البحوث والدراسات

النوع الاجتماعي وأنماط المهن غير المرغوبة للمرأة: دراسة ميدانية على عينة من أفراد المجتمع العماني

أ. د. منير عبدالله كرادشة*
د. ناصر راشد المعولي**
أ. صفية محمد المعمري***

ملخص:

تهدف هذه الدراسة للكشف عن أهم أنماط المهن غير المرغوبة للمرأة من قبل أفراد المجتمع العماني بحسب خلفياتهم وخصائصهم المختلفة، كما تهدف للكشف عن أهم أنماط المهن غير المرغوبة تبعاً لاختلاف النوع الاجتماعي، وتحديد وتبيان أهم الأسباب والمسوغات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وراء ذلك. واعتمدت الدراسة بصورة أساسية على الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وقد اعتمدت على عينة عشوائية ومتعددة المراحل حجمها (٣١٥٠) شخصاً من الذكور والإناث ممثلة للمجتمع العماني بأقاليمه (الشمالي، والوسطي والجنوبي).

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن لتجذر الموروثات الثقافية في النسيج القيمي للمجتمع العماني – الذي يعد من نمط المجتمعات التقليدية المحافظة – دوراً مهماً في محاصرة المرأة في أدوارها التقليدية داخل المنزل، إذ يبدو أن المرأة أكثر تقبلاً لفكرة أن تتركز أدوارها في إطار المؤسسة الزواجية، وممارسة أدوارها التقليدية. ويبدو أن مثل هذه المفاهيم زادت من تحكم الرجال في الشروط الاجتماعية والاقتصادية لحياة المرأة، وحالت دون امتلاكها البدائل الحقيقية التي تمكنها من التحكم بخياراتها المختلفة، بما فيها أنماط المهن غير المفضلة للمرأة.

* أستاذ علم الاجتماع، مركز البحوث الإنسانية، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان.
** أستاذ مساعد في الاقتصاد، مركز البحوث الإنسانية، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان.
*** ماجستير بعلم الاجتماع، مركز البحوث الإنسانية، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان.

مقدمة:

أسهم الموروث الاجتماعي ومنظومة القيم الثقافية السائدة في المجتمع العماني وبشكل عميق في تحديد ملامح وتأصيل طبيعة المهن غير المرغوب أن تعمل بها المرأة، وعدم دعمها اجتماعياً، لاعتبارات عديدة تتعلق بعدم مناسبة هذه المهن للمرأة ولأن تعمل بها؛ نظراً لطبيعتها وعدم ملاءمتها لخصوصية المجتمع الثقافية والاجتماعية **ولطبيعة التكوين الفسيولوجي** للمرأة، حيث أسهمت هذه الاعتبارات في تعزيز ميل المجتمع العماني نحو تحبيذ بعض أنماط المهن لإناثها دون غيرها، خاصة تلك التي تتلاءم مع خصوصيتهن البيولوجية، وقيم المجتمع وأعرافه، فالمجتمع العماني يُعد من نمط المجتمعات التقليدية المحافظة (اللواتيه، ٢٠١٢)، التي تمتاز بخصوصية بناءاتها الاجتماعية المتوارثة، التي تضع كثيراً من المحاذير إزاء انخراط المرأة بأنماط مهنية محددة، كتلك التي يتاح فيها الاختلاط بالجنس الآخر، بسبب التوجس من خدش سمعة إناثها، أو الخوف من الوصم الاجتماعي، أو تعرضهن للتحرش من الجنس الآخر. وتتقاطع هذه المخاوف مع اعتبارات اجتماعية واقتصادية وثقافية مختلفة؛ لتسهم بتنميط أشكال المهن غير المرغوبة للمرأة، وفي زيادة تحديد ملامحها (الجندي، ٢٠٠٩). وتعزى هذه التفرقة في طبيعة المهن المفضلة بين الجنسين لاعتبارات متأصلة في الفروض التي يضعها المجتمع حول كل من الذكور والإناث، وحول قدرات وإمكانيات كل منهم والتوقعات المنتظرة منهما، وترجع أسباب هذه التفرقة لعوامل بيولوجية ولعوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية مختلفة.

ويبدو أن الخصوصية **الثقافية للمجتمع**، بما تتضمنه من روافد مختلفة في محاصرة المرأة بطبيعتها الأنثوية، ومقدرتها البيولوجية على الحمل والإنجاب، لها دور هام في تشكيل عوائق حقيقية أمام دخول المرأة لكثير من أشكال المهن المتاحة. كذلك أسهمت خصوصية النظرة الاجتماعية للمرأة وطبيعتها البيولوجية – في مجتمع يُعدّ من أنماط المجتمعات الأبوية الذكورية التي يسيطر فيها

الرجال على النساء، وعلى مصادر صنع القرار – في تحبيذ دخولها في كثير من أشكال المهن التي يتيحها سوق العمل الحالي مقابل وضع كثير من المحاذير على مهن أخرى.

واستناداً إلى ما تقدم، فقد جاءت هذه الدراسة لتقصي ومعاينة أهم أنماط المهن غير المرغوبة للمرأة العمانية على المستوى الوطني، وكشف أهم الأسباب والدوافع التي تقف وراء ذلك، وخاصة أن كثيراً من هذه المهن ما زالت محل جدل بين الباحثين، ويشوبها كثير من عدم الوضوح وتفتقد إلى الدعم الإمبريقي، كما تفتقد إلى الدراسات الكافية لتغطية جميع جوانبها.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة بما تتضمنه من محاولات لرصد أثر عوامل التغير والتحديث التي أصابت المجتمع على مكانة المرأة الاجتماعية وأدوارها ووظائفها، وبالأخص أنماط المهن غير المرغوب أن تعمل بها وفقاً للنوع الاجتماعي، والأسباب المختلفة وراء ذلك، كما تنبع أهمية الدراسة من محاولتها لتعميق المعرفة العلمية حول مثل هذه الجوانب، وتقديم مدخلات مهمة لفهم طبيعة موازين القوى داخل الأسرة العمانية، ومصادر صنع القرارات فيها خاصة (ذات العلاقة بمثل هذه التوجهات)، والتعرف كذلك على أهم المسوغات التي تقف وراءها؛ خاصة لما تتضمنها من دلالات ومؤشرات مهمة حول مواقف المجتمع العماني نحو عمالة المرأة وطبيعة المهن غير المرغوب أن تنخرط بها.

مشكلة الدراسة:

تُشكّل المهنة محدداً مهماً لقياس الوضع الاجتماعي والطبقي للفرد؛ لما لها من تأثير على مجمل جوانب حياته، خاصة في ظل الديناميكيات العالية التي تتسم بها المجتمعات المعاصرة، ويبدو أن توجهات الأفراد نحو أنماط المهن غير المفضلة للمرأة، تأخذ مسارات متباينة، إلا أنها تخضع لمتطلبات عملية التنمية ومعطياتها، وطبيعة ما يسود المجتمع من معتقدات وقيم وموروثات مختلفة، ولاعتبارات تتعلق بطبيعة المرأة البيولوجية وبطبيعة الأدوار المتوقعة منها.

وعلى الرغم مما تشكله هذه الظواهر من حقل خصب للبحث والدراسة؛ فإنها ما زالت تعاني من قلة الدراسات وندرة الأبحاث الميدانية لكثير من جوانبها. وفي ظل الحاجة لتحقيق فهم عميق ودقيق لهذه الظاهرة، وتحقيق ثراء معرفي لجوانبها المختلفة، فقد تبلورت فكرة الدراسة الحالية ومشكلتها وأهدافها.

أهداف الدراسة:

١ – كشف وتقصي أهم أنماط المهن غير المرغوبة للمرأة من قبل أفراد المجتمع العماني ومسوغاتها.

٢ – كشف وتقصي أهم أنماط المهن غير المرغوبة للمرأة من قبل أفراد المجتمع العماني تبعاً للنوع الاجتماعي ومسوغات ذلك.

تساؤلات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة – وبشكل محدد – إلى الإجابة عن التساؤلين الآتيين:

١ – ما أهم المهن غير المرغوب أن تعمل بها المرأة؟ وما مسوغات ذلك؟

٢ – ما أهم المهن غير المرغوب أن تعمل بها المرأة وفقاً للنوع الاجتماعي؟ وما مسوغات ذلك؟

الخلفية النظرية:

تُشير الأدبيات الاجتماعية المتوافرة، إلى أن توجهات المجتمعات الإنسانية نحو أنماط المهن غير المفضلة للمرأة، هي نتاج تفاعل مجموعة النظم البنيوية فيما بينها، لتشكل ملامح وأشكال هذه المهن ومعالمها. كما تؤدي الخصائص الديموغرافية للسكان (وما يتخللها من تباين في التراكيب العمرية والنوعية ومستويات الإعالة، إضافة إلى طبيعة نظمه الاجتماعية والاقتصادية وما يوفره من موارد طبيعية، ومستوى دخل الأسرة) دوراً مهماً في تحديد هذه التوجهات ومساراتها، كما تُسهم خصائص المحيط الاجتماعي والثقافي وما يسوده من موروثات وقيم ومعتقدات في تنميط كثير من أشكال المهن غير المفضل أن تعمل بها المرأة.

وقد استندت بعض الأدبيات في تفسيرها لتوجهات الأفراد المهنية، والميل نحو رفض بعض المهن للمرأة، إلى مفهومي دالة الرشادة والعقلانية من جهة، والمنفعة من جهة أخرى (Rationality and Utility)، إذ يرتهن مستوى الطلب هذا وبشكل ملحوظ بعنصر الخيار الشخصي للمرأة نفسها، وبالتوقعات الاجتماعية والثقافية المرتبطة بهذه المهن (الدقس والمعمري، ٢٠٠٦)، وفي ضوء ذلك فإن رفض عمل الإناث ببعض أنماط المهن يتم بشكل عقلاني؛ وبسبب ضعف المنفعة المضافة لهذه المهن، وضعف التوقعات الاجتماعية والاقتصادية منها.

بينما تؤكد مداخل نظرية أخرى إلى أن توجهات المرأة المهنية وقرار مشاركتها بقوة العمل، لا تعود لاعتبارات شخصية، بل تتقاطع مع جملة من العوامل الاجتماعية والاعتبارات الثقافية، وما يسود المجتمع من قيم وموروثات، وعوامل ذات صيغ اقتصادية مختلفة. ففي كثير من المجتمعات التقليدية التي تسودها أنماط إنتاجية زراعية، وعادة ما يتخللها مواقف لا تعترف بدور للمرأة إلا زوجةً وربة بيت وقناة لإنجاب الأطفال وتربيتهم، بصرف النظر عما تكون قد حققته من إنجازات، تؤدي – هذه القيم والمواقف – دوراً مهماً وعميقاً في تضييق الفرص تجاه دخول المرأة لسوق العمل؛ وإلى تحديد ملامح المهن التي يمكن أن تعمل بها. وقد تسهم وجهة نظر هذه المجتمعات تجاه الفروق البيولوجية بين الجنسين في تعميق حدة الفجوة بين المكانات التي تحتلها المرأة مقارنة بالرجل فيها، وقد تشكل هذه الفروق وما يلازمها من اعتبارات أهم معوقات دخول المرأة لسوق العمل، وقد تحول دون مساهمتها الاقتصادية.

وتؤكد الأدبيات السابقة بهذا الصدد، أن عملية توزيع الأدوار بين الزوجين داخل نطاق الأسرة تقوم بناء على اعتبارات ذات منشأ بيولوجي؛ بحيث تكلف المرأة بعملية الحمل والإنجاب وتبعاتها، وما يستتبع ذلك من تكليف الأزواج بمهام الإعالة الاقتصادية، مما يُعزز سيطرتهم على المصادر المتاحة من الإنتاج وعوائده وأدواته، وما سيتبع ذلك من إهمال هذه المجتمعات لدور المرأة الإنتاجي، الأمر الذي قد يفضي إلى احتلال الرجل لمكانات وأدوار مهمة في العملية الإنتاجية، وفي زيادة عملية تقسيم العمل وتوزيع الثروة، ومن ثم في

تعظيم قيمه الذكورية سواء ضمن الأسرة أو ضمن نطاق المجتمع، وفي سيطرته على جميع القرارات داخل الأسرة بما فيها قرار خروج المرأة للعمل (كرادشه ومصاروة، ٢٠١٥، ص٣٠). وما سيتبع ذلك من زيادة سلطته على عناصر أسرته، كنتاج لتفاوت طبيعة توزيع السلطة ومصادرها في الأسرة، وتعميق عملية توزيعها بشكل هرمي متحيز لصالحه، وما يصاحب ذلك من تحقيق مزيد من الإقصاء للمرأة من سوق العمل، ومحاصرتها بأدوارها البيولوجية التقليدية القائمة على الحمل والإنجاب وتربية الأطفال والعناية بالزوج.

كما تؤدي العوامل الموروثة مثل: النوع الاجتماعي، والتركيب العمري، والعرق، دوراً بالغ الأهمية في تشكيل ميول الأفراد المهنية، باعتبار أن طبيعة الانسان وإرثه البيولوجي تعدّ مدخلاً مهماً لتفسير كثير من أوجه نشاطه وتوجهاته المهنية، وتحديد طبيعة حاجاته وتطلعاته، وميوله، ومواقفه (بصلي، ٢٠١٠).

الدراسات السابقة:

توضح المراجعة التقييمية للأدبيات السابقة المتعلقة بموضوع أنماط المهن غير المرغوب أن تعمل بها المرأة، عدم وجود دراسة محددة كُرست وبشكل حصري لبحث وتحليل مثل هذه الظاهرة بشكل مركز ورئيسي، وإنما هناك مجموعة من الدراسات التي بحثت جوانب وأبعاداً جزئية أو ذات علاقة بالموضوع. وسعياً لتحقيق تصور عام عن هذه الدراسات والاستفادة من نتائجها قدر الإمكان؛ فقد تم تنظيمها على النحو الآتي: أولاً: –الدراسات المحلية والعربية، ثانياً: –الدراسات الأجنبية، حيث سيتم تناول هذه الدراسات بتسلسل زمني متصاعد (أي من الأقدم للأحدث)؛ وذلك بهدف تحقيق نوع من السلاسة والمنطقية في استعراض هذه النتائج والبناء عليها، وفيما يلي عرض لأهم نتائج هذه الدراسات:

أولاً – الدراسات المحلية والعربية:

هدفت دراسة **عبداللطيف (١٩٨٨)** الموسومة بـ "أثر قيمة التعليم وعمل المرأة على نوع النشاط الاقتصادي المصري"، إلى تعرف أثر قيمة عمل المرأة

على نوع النشاط الاقتصادي المصري. حيث أشارت نتائجها إلى انخفاض نسبة النساء العاملات في مجال الإنتاج وتشغيل وسائل النقل والخدمات والزراعة والصيد والمهن الإدارية، في حين بلغت نسبة النساء العاملات في المهن الفنية والعلمية ما يقارب (٢٥٪)، وهي مهن – بحسب فرضيات هذه الدراسة – لا تسهم بطريقة مباشرة في عملية الإنتاج السلعي. كما أوضحت الدراسة أن الغالبية العظمى من النساء العاملات في مصر يفضلن العمل في مجالات الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية والشخصية، بينما يقل إقبالهن أو يكاد ينعدم في مجالات استغلال المناجم والمحاجر والكهرباء والغاز والمياه. كما تقل رغبتهن في العمل في مجالات التشييد والبناء والنقل والمواصلات والتخزين والتموين والتأمينات وخدمات الأعمال والصناعات التمويلية والتجارة والمطاعم والفنادق. وخلصت الدراسة إلى ارتفاع نسبة عمالة النساء في مجالات الزراعة والصيد؛ وأرجعت ذلك إلى ارتفاع معدل النشاط الاقتصادي في الريف المصري، وزيادة مساهمة النساء غير المتعلمات بالعمل في الحقول؛ من أجل المساعدة في اقتصاديات الأسرة ومساندة الزوج في تحمل الأعباء الاقتصادية الملقاة على كاهله.

كما سعت دراسة **العبد القادر (١٩٩٥)**، التي حملت عنوان "اتجاهات طالبات جامعة الملك فيصل نحو عمل المرأة السعودية" وأجريت على عينة قوامها (٢٨٠٠) طالبة من طالبات الجامعة من مختلف التخصصات، باستخدام منهج البحث المسحي (دراسة وصفية تحليلية) – إلى تعرف طبيعة المهن المرغوبة للمرأة السعودية، ورؤية المجتمع السعودي لطبيعة المهن الملائمة لها. وبينت النتائج أن المجتمع السعودي تسوده مواقف مؤيدة لعمل المرأة شريطة أن يكون متناسباً مع تكوينها الأنثوي والبيولوجي، وألا يتضمن عملها فرص اختلاط مع الذكور. كما بينت الدراسة أن أكثر المهن تفضيلاً للمرأة السعودية هي، التدريس، والإدارة، والعمل الاجتماعي، والتمريض، والطب، والإعلام، والأعمال الاقتصادية. كما أشارت النتائج إلى أن انخفاض مستوى تعليم الوالدين قد شكل عاملاً محفزاً لعمل الإناث في العائلة؛ وذلك لشعور الوالدين بأهمية

تعليم الإناث وعملهن، ورغبتهم في تحقيق طموحهم من خلال أبنائهم والاستثمار في ذلك، كما شكلت الدوافع المادية والدوافع الذاتية أهم محركات خروج المرأة لسوق العمل في المجتمع السعودي.

وهدفت دراسة **المقابلة (٢٠٠٠)** الموسومة بـ "واقع مساهمة المرأة في القوى العاملة في قطاع الضيافة في الأردن"، إلى معاينة واقع دور المرأة في الصناعة الفندقية على عينة قوامها (٢٧٦) من الإناث العاملات في الفنادق، وقد أوضحت الدراسة أن هناك انخفاضاً في مستويات إسهام المرأة في القطاع الفندقي، وأرجعت ذلك لاعتبارات متعددة تتعلق بالعادات والتقاليد التي تحول دون عمل المرأة بمهن تحتاج لساعات عمل طويلة، ولساعات متأخرة، وبسبب زيادة فرص الاختلاط فيها. كما شكلت مسألة ضعف المؤهلات العلمية والخبرات وانخفاض الأجور معوقات أخرى مهمة في وجه عمل المرأة بمثل هذه القطاعات.

وفي معاينته للصعوبات التي تواجه الإناث العاملات في القطاع السياحي، بيّن **السمعان (٢٠٠٢)** من خلال إجراء دراسة على عينة قوامها (٣٠٠) امرأة عاملة في قطاع السياحة، باستخدام منهج المسح الاجتماعي، أن الإناث ما زلن يعانين من صعوبات مختلفة في العمل خصوصاً من قبل زملائهن أو من قبل الإدارة والزبائن، كما يعانين من نظام ساعات العمل وطولها، ومن تأثر هذا القطاع بالأحداث السياسية المحيطة، ما يجعله عرضة للانكماش وتأخر رواتب العاملين فيه.

أما دراسة **العريني (٢٠٠٢)**، حول "مجالات عمل المرأة في دول الخليج العربي"، وهدفت إلى تعرف واقع عمل المرأة والمجالات المتاحة لها، وعلاقتها بفرصها الوظيفية، فقد كشفت نتائجها عن بروز مجالات عمل جديدة للمرأة في دول الخليج، وعزتها للتطورات التكنولوجية والتقنية الطارئة عليها. وقد بينت نتائج الدراسة انخفاض مشاركة المرأة الخليجية في قوة العمل بشكل عام، وأن معظم النساء العاملات يمتهن وظائف خدمية محددة، مثل: تقديم الخدمات

الاجتماعية والشخصية. كما أشارت نتائج الدراسة إلى تخلل أنظمة التدريب المهني في كثير من الأقطار الخليجية إلى التمييز وفقاً للنوع الاجتماعي؛ الأمر الذي عزز تكريس عمل المرأة في أنشطة تقليدية محددة مثل: التعليم، والسكرتارية، والتمريض، وتركزها في القطاعات الخدمية، وانخفاض إسهامها في القطاعات الإنتاجية.

وتشير دراسة **يماني (٢٠٠٣)** تحت عنوان "القوانين والتشريعات الاقتصادية ودورها في تفعيل مشاركة المرأة في سوق العمل"، إلى أن عمل المرأة خارج المنزل لا يزال موضوع نقاش ثابت ومستمر في مجتمعاتنا الإسلامية والعربية عموماً، فهناك أصوات تدعو إلى لزوم المرأة بيتها، وضرورة انصرافها إلى المهام الأسرية والعناية بالأطفال وخدمة الزوج، في حين هناك أصوات أخرى تدعو إلى ضرورة خروج المرأة للعمل لاعتبارات اجتماعية واقتصادية وثقافية مختلفة. كما خلصت نتائج الدراسة إلى أن المجتمع الخليجي لايزال يغلق الكثير من فرص العمل أمام المرأة وفي كثير من المجالات، كالمجالات التجارية، ومزاولة الحرف الفنية التي تتطلب كفاية مهنية، كما بينت الدراسة أن طاقة المرأة في المجتمع الخليجي لا تزال معطلة بشكل عام.

وكشفت **دراسة شتيوي (٢٠٠٣)**، حول "الأدوار الجندرية في الكتب المدرسية للمرحلة الأساسية في الأردن"، عن أن هناك حضوراً واضحاً للأدوار الأنثوية ضمن نطاق الأسرة، رغم أن هناك محاولة في الكتب المدرسية لاختزال أدوار الإناث ومحاصرتهن ضمن تلك الأدوار التقليدية المتمثلة في الحمل والإنجاب وتربية الأطفال والعناية بهم ورعاية الزوج. وخلصت الدراسة إلى انحسار صورة المرأة العاملة في عدد قليل من المهن، ووصفتها بأنها مهن أنثوية صرفة وتقليدية. كما خلصت نتائج الدراسة إلى وجود تهميش عام لأدوار المرأة في الحياة الاقتصادية في المجتمع الأردني في مضامين الكتب المدرسية.

كما ذهبت دراسة **للعمري (٢٠٠٩)**، الموسومة بـ "صورة المرأة العمانية العاملة في ثقافة الشباب"، التي طبقت على عينة حجمها (٢٧٩٠) من الذكور والإناث، إلى وجود اتجاهات واضحة لدى أفراد عينة الدراسة حول العمل

والكسب الذي عدته من أهم وظائف الرجل، بينما حصرت أهم وظائف المرأة في خدمة زوجها والعناية بأولادها، خاصة في حال قدرة الزوج على الإنفاق على أفراد أسرته، وتلبية حاجاتهم الاقتصادية. كما بينت الدراسة أن بعض العادات والتقاليد تحول دون التحاق المرأة ببعض المهن خاصة المختلطة، وأوضحت أن أهم دوافع عمل المرأة كانت تأكيد الذات ثم المساهمة في اقتصاديات الأسرة، ثم شغل وقت الفراغ، وأخيراً تكوين علاقات اجتماعية جديدة. وتمثلت المهن غير المرغوبة في: "العمل في المحال التجارية، والمقاهي، والعمل الميداني في حقول النفط، ومندوبة مبيعات، وضيافة الطيران، والعمل في القطاع الفندقي".

وبينت دراسة **لعبدالرحيم وآخرين (٢٠٠٩)** بعنوان "المرأة وفرص العمل"، وهدفت إلى تعرف فرص العمل التي أتيحت للمرأة في ثلاث محافظات في اليمن، وجود الكثير من القيود التي تحد من مساهمة المرأة اليمنية في سوق العمل، وكان أهمها: النظرة الاجتماعية السائدة التي تعتقد بأن موقع المرأة الطبيعي هو البيت، وأن عملها يعد مخالفاً للأعراف الاجتماعية والتقاليد. وأشارت الدراسة إلى أنه في حالة خروج المرأة للعمل، فإنه يتوجب عليها العمل في مهن لا تتوافر فيها فرص الاختلاط بالذكور. كما بينت الدراسة أن أصحاب العمل غالباً ما يقومون بتوظيف النساء في مهن محددة؛ مراعاة لقيم المجتمع وتقاليده، وأن خصوصية المرأة البيولوجية تحتم عليهم توظيفها في بعض المهن التي تتناسب مع خصوصيتها هذه.

أما دراسة **السرابي (٢٠١٠)** الموسومة بـ "صورة المرأة في الكتب المدرسية الأردنية"، واستخدمت منهج تحليل المحتوى، واستخدمت الفكرة كوحدة للتحليل في الدراسة، فقد أظهرت نتائجها صورة المرأة كعنصر تابع للرجل، واحتلالها لوظائف تقليدية محددة وثانوية، واعتبارها امتداداً للأدوار التقليدية التي نشأت عليها، وحاصرتها بدورها كأم، أو بمهن نمطية كالخياطة أو ممرضة أو معلمة. كما خلصت النتائج إلى أن الصورة النمطية للأعمال الممكن أن تعمل بها المرأة ما زالت محصورة بالأعمال التقليدية السائدة في المجتمع ودرجت على تأديتها، وخلصت أيضاً إلى أن الرجال هم الذين يملكون السلطة

وحق إصدار القرارات بخصوص طبيعة الأعمال الممكن أن تعمل بها المرأة، وأن الكثير من قراراتهم تأتي لتلبي مصالحهم الذاتية، دون اعتبار لما تملكه المرأة من مؤهلات وخبرات. وأشارت الدراسة إلى أنه وبسبب طبيعة بنية المجتمع الأردني الذكورية فإن فرص مساهمة المرأة بسوق العمل محدودة، وتتسم بضعف الحراك، وضعف الاستقلالية، وأشارت أيضاً إلى وجود كثير من مظاهر التمييز ضد المرأة في الكتب المدرسية.

كما عاينت دراسة **لوزارة الاقتصاد الوطني العماني** موضوع المرأة والعمل (وزارة الاقتصاد الوطني، ٢٠١١) وحملت عنوان "المرأة العمانية في سوق العمل: الواقع والتحديات"، واعتمدت بشكل أساسي على مصدرين للبيانات هما تعداد عام (٢٠١٠)، ومسح القوى العاملة (٢٠٠٨). وقد خلصت الدراسة إلى ارتفاع نسب الانسحاب المبكر للنساء العمانيات من سوق العمل، وانخفاض مدة بقائهن فيه؛ وعزته لعدة أسباب من بينها: بيئة العمل غير الملائمة أو المشجعة لهن، وعدم كفاية الحوافز الوظيفية المقدمة لهن، بالإضافة إلى ارتباطهن بأدوار وظيفية أخرى مثل رعاية أسرهن، إلى جانب عدم رغبتهن في العمل في القطاع الخاص، وإلى أسباب تعود إلى التقاليد والأعراف المجتمعية، وتفضيلهن الأعمال المكتبية.

وهدفت دراسة **الزبيدي والحمادي (٢٠١٢)**، حول "الاتجاهات نحو عمل المرأة في المجال العسكري"، إلى معرفة المكونات العاملية للاتجاه نحو عمل المرأة في المجال العسكري، ومعرفة مستوى الاتجاه في هذا المجال، ومدى دلالة الفروق في الاتجاه تبعاً لمتغيرات مثل: النوع الاجتماعي، وموقع العمل (في الجيش أو الشرطة). وشملت الدراسة عينة مكونة من (١٧٢) فرداً من العاملين في وحدات مختلفة من وحدات الجيش والشرطة بدولة الإمارات العربية المتحدة، باستخدام خمسة مقاييس تمثل الاتجاه المعرفي والوجداني والسلوكي. وانتهت الدراسة إلى وجود عدة عوامل تؤثر في هذا الاتجاه، وهي: نظرة المجتمع للمرأة، والأدوار الأخرى للمرأة، مثل: دورها كأم وربة بيت، إلى جانب طبيعة دورها في العمل العسكري، والعامل الاقتصادي. وأشارت نتائج الدراسة إلى عدم تقبل المجتمع الإماراتي لعمل المرأة في المجال العسكري بشكل عام؛ بسبب خصوصية بناءاته الاجتماعية وقيمه التقليدية المحافظة.

ثانياً – الدراسات الأجنبية:

هدفت دراسة **فيربير وجرين** (Feber, Green, 2003)، وهي بعنوان "المهنة أم العائلة: ما هي الخيارات المطروحة للنساء الملتحقات بالجامعات والكليات؟"، إلى معرفة المشكلات والعوائق التي تواجهها المرأة فيما يتعلق بحياتها العملية، حيث أجريت الدراسة على عينة من النساء المتعلمات تراوحت أعمارهن بين (٥١–٦١ سنة). وقد تم اختيار هذه الفئة العمرية لاعتبارات تتعلق بمرورهن بمراحل انتقالية، مثل: الدراسة، والعمل، والزواج، والإنجاب. وقد بينت النتائج ازدياد عدد ساعات عمل الدوام الرسمي وعلى وجه التحديد لهؤلاء النساء؛ وارتفاع معدلات الطلاق بينهن. كما خلصت الدراسة إلى أن توجهات الأسرة ونوعية التخصص عادة ما تحكم خيارات النساء المهنية، وعادة ما تكون تفضيلاتهن المهنية مطابقة لنوعية تخصصاتهن الجامعية.

وهدفت **دراسة كوريل** (Correl, 2004) بعنوان "معوقات التفضيلات المهنية: النوع، والحالة الاجتماعية والتطلعات الوظيفية المستجدة" إلى استكشاف القيود والمعوقات التي تطرحها المعتقدات الثقافية على الاختيارات المهنية بحسب النوع الاجتماعي (للذكور والإناث). وخلصت النتائج إلى شدة تأثير معتقدات الأفراد في معايير الأداء والقدرات والكفاءة في إنجاز المهام المرتبطة بالمهنة خاصة لدى الإناث. بينما بينت نتائج الدراسة أن أداء الذكور يسير على نحو أفضل من الإناث؛ بسبب قناعتهم بأنهم أفضل في أداء بعض أشكال المهنة من الإناث، إلى جانب ارتفاع طموحهم وأنشطتهم المتعلقة بالمهنة. وأوضحت نتائج الدراسة أن المكانة الاجتماعية للمهنة لها تأثير كبير على تحديد توجيهات وخيارات المرأة المهنية. وبصورة عامة خلصت الدراسة إلى أن الرجل لديه قدرات تفوق قدرات النساء في تحديد خياراته المهنية؛ نظراً لارتفاع قدراته التنافسية ومهاراته العالية، ولاعتبارات اجتماعية وثقافية مختلفة.

كما حاولت **سيلفيا** (Sylvia, 2011) بدراستها التي حملت عنوان "هل يمكن لاختيار الكلمات في التوصيات أن تحقق فرصاً متساوية للوظائف بين الرجل والمرأة؟"، تعرف فعالية الكلمات والصفات المختارة في التوصيات بين المرأة

والرجل في أثناء التقدم لشغل وظيفة ما. وأجريت الدراسة على عينة من التوصيات بلغت أكثر من (٦٠٠) توصية، لـ (١٩٤) طلباً لـ (٨) وظائف بإحدى الجامعات الأمريكية، وذلك باستخدام التحليل الكيفي. وتوصلت الدراسة إلى أن كاتب التوصية يختار كلمات مختلفة اعتماداً على نوع طالب التوصية (ذكراً أو أنثى). وبينت الدراسة أن بعض توصيات المرأة تلعب دوراً في زيادة فرص حصولها على الوظيفة، وبأن الصفات المكتوبة في توصياتهن تختلف اختلافاً كبيراً عن الصفات المكتوبة في توصيات الرجال؛ إذ إن توصيات النساء تصف عواطفهن ومشاعرهن أكثر من قدرتهن وقوة عطائهن وصبرهن، بينما توصيات الرجل تصفه بالشدة والقوة والقدرة على إتمام العمل على أكمل وجه. وانتهت الدراسة إلى أن الوظائف التي تنال احتراماً كبيراً وتقديراً للمرأة في المجتمع هي التدريس، والتمريض، والعمل الاجتماعي.

وأجريت دراسة **بيدويل وباربوليسكو** (Barbulescu & Bidwell, 2012) حول "هل تختار النساء أعمالاً مختلفة عن الرجال"، على عينة قوامها (١٣٣١) من الطلبة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وبينت نتائجها أن النساء لا يفضلن العمل بمهن المالية والاستشارات، كما أنهن لا يفضلن العمل في مهن ذات صيغ ذكورية. كذلك خلصت الدراسة إلى أن مسألة التوازن بين عمل المرأة ومسؤولياتها الأسرية قد يكون له تأثير كبير على اختيارها للمهنة، وأن النساء عادة ما يخترن أعمالاً مختلفة عن الرجال.

وكشفت دراسة **هيرتش وساشنبل** (Schnabel & Hirsh, 2012) حول "فقدان الوظيفة وعلاقته بالاختلافات بين الجنسين"، التي أجريت على عينة شملت الجنسين، أن الإناث أقل حظاً في الانتقال إلى وظائف جديدة عند فقدانهن لوظائفهن الأساسية، كما أن احتمالات وصولهن لمرحلة البطالة تزداد بصورة واضحة مقارنة بالذكور. وقد ركزت الدراسة على عدة محركات من شأنها أن تزيد احتمالات فقدان النساء لوظائفهن، منها: خصائص مكان العمل والاختلافات الفردية، ومعدلات الأجور. وتوصلت نتائج الدراسة، إلى أن الإناث يتقاضين

أجوراً أقل من الذكور في حالة انتقالهن من وظيفة إلى أخرى، وأكدت وجود علاقة بين الفروق الفردية وطبيعة الوظائف المفضلة بحسب النوع الاجتماعي، وفقدان الوظيفة. كما بينت الدراسة وجود تفضيلات لدى الإناث نحو بعض أنماط المهن دون غيرها، مثل مهنة التدريس والمهن الطبية.

أما دراسة **فريدمان** (Freedman, 2013)، التي حملت عنوان "أصوات النساء اللاتي يصارعن بين العمل والأمومة"، فقد هدفت إلى تعرف الصعوبات الإدارية التي تواجهها المرأة الكندية العاملة أثناء الحمل، والحصول على إجازة الأمومة، وكيفية استفادتها من مرونة قوانين العمل. حيث استخدمت الدراسة المنهج الكيفي في تحليل المعطيات من خلال المقابلات المعمقة. وتوصلت النتائج إلى أن الدعم المالي المقدم من قبل الحكومة الكندية غير كافٍ لتمكين النساء من أخذ إجازة أمومة كاملة، بالإضافة إلى المبالغة في متابعة أصحاب العمل لهن، وعدم وضوح تفاصيل إجازة الأمومة، وعدم حصولهن على برامج تأهيل لدى عودتهن للعمل، وضعف المساعدة المقدمة لهن للاندماج بالعمل مجدداً. كما أشارت الدراسة إلى وجود كثير من الصعوبات والتحديات أمامهن خاصة في مسألة التوفيق بين مهام الأمومة والأعمال المنزلية من جهة، وعملهن مدفوع الأجر من جهة أخرى، كما خلصت الدراسة إلى أن أغلب السيدات يملن إلى تفضيل العمل في مهن تسهل عليهن المواءمة بين أعمالهن خارج المنزل وداخله.

مصطلحات الدراسة ومفاهيمها:

- **المهنة**: نشاط نوعي يرتبط بسوق العمل، ويهدف إلى إشباع الحاجات الأساسية للفرد، ومؤشر مهم لتحديد وضعه الاجتماعي، وتميز أنشطته داخل النسق الاجتماعي (الخطايبة، ٢٠٠٩).
- **التوجهات المهنية**: التفضيلات والاهتمامات الأكثر شيوعاً لدى الأفراد للمهن والنشاطات التي يرغبون بمزاولتها، أو تلك التفضيلات الفردية نحو بعض أنماط المهن والنشاطات. كما تعرف بأنها اتجاه الفرد وتركيز اهتمامه نحو مهنة معينة، ويتخذ هذا الاتجاه صفة وجدانية

تعبر عن اهتماماته نحو بعض الأشكال المهنية، ولكنها ليست دليلاً على الكفاية (بدوي، ١٩٨٩). كما استخدم الباحثون مفهوم الميل للدلالة على الجانب الوجداني من الشخصية، الذي يسهم في تشكيل اهتمامات الفرد نحو أنماط محددة من المهن دون غيرها (عبدالحميد، ٢٠٠٢).

- **النوع الاجتماعي**: مجموعة من الخصائص والسلوكيات التي تشكلت ثقافياً ويتم إضفاؤها على الإناث والذكور. والمعنى المتعارف عليه لمفهوم الجندر (النوع الاجتماعي) يتجلى في الأدوار الاجتماعية التي يتم تشكيلها ثقافياً في إطار مجتمع ما، وفرضها تلقائياً على كل جنس بعينه، ويتوقع المجتمع بعد ذلك التزام كل فرد منه، تبعاً لجنسه، بتلك الأدوار وما تحمله من مشاعر وقيم مع التعبير عنها في السلوك اليومي (كمال، ٢٠١٣).

أولاً – المتغير التابع:

يتمثل في "أنماط المهن غير المرغوبة للمرأة في المجتمع العماني"، وهو المتغير الرئيسي أو المحوري في الدراسة. وقد تم تحديد درجة المتوسط الحسابي (٥) كنقطة فصل (Cut Point) لتحديد المهن الأقل والأعلى من حيث توجه أفراد عينة الدراسة نحوها.

ثانياً – المتغيرات المستقلة:

أ – الخلفية الاجتماعية والديموغرافية:

- النوع الاجتماعي (ذكر، أنثى).
- مكان الإقامة (مسقط، الداخلية، الباطنة، ظفار).
- درجة التحضر (ريف، حضر).
- الحالة الاجتماعية للمبحوثين (أعزب، متزوج، مطلق، أرمل، غير ذلك).
- المستوى التعليمي (أمي، ابتدائي، إعدادي، دبلوم عام، بكالوريوس... إلخ).

منهجية الدراسة:

استهدفت الدراسة جمع البيانات من أفراد المجتمع العماني من الذكور والإناث في عدد من محافظات السلطنة، ممثلة للأقاليم الثلاثة (الشمال، والوسط، والجنوب)؛ وبصورة ممثلة للمجتمع بأكمله، ورصد المهن غير المرغوبة للمرأة، ومعاينة الأسباب والدوافع التي تقف وراءها. واعتمدت الدراسة في جمع بياناتها على المنهج المسحي، الذي يُعدّ من أكثر المناهج مناسبة لطبيعة الظاهرة قيد الدراسة، حيث يقوم على رصد وتحليل وتفكيك بنية الظاهرة ومعاينة العمليات التي تتضمنها، ووصفها بشكل دقيق، واستجلاء علاقاتها المتداخلة، بكثير من العمق والتفصيل.

مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في أفراد المجتمع العماني من الذكور والإناث في عدد من المحافظات التي تمثل شمال ووسط وجنوب السلطنة، الذين تتجاوز أعمارهم (٢٠) سنة من أرباب الأسر. وقد تم الاستناد في هذه التحديدات للشرائح السكانية وتراكيبهم العمرية، لاعتبارات عدة تتعلق بالخبرة والدراية والمعرفة الاجتماعية، ولقدرتهم على عكس الخواص الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع العماني، وعلى تمثيل طبيعة قيم ومواقف ومعتقدات أفراد المجتمع حول الظاهرة قيد الدراسة.

عينة الدراسة:

اعتمدت الدراسة على عينة عشوائية بسيطة، حجمها (٣١٥٠) شخصاً من الذكور والإناث ممثلة للمجتمع العماني بأقاليمه (الشمالي، والوسطي، والجنوبي)، تم سحبها من قبل مختصين في المركز الوطني للإحصاء والمعلومات؛ وذلك استناداً لاعتبارات متعلقة بطبيعة مجتمع الدراسة، وللحصول على أفضل نسبة تمثيل للمجتمع العماني، وقد اشترط أثناء سحب العينة أن يكون عمر المبحوث (٢٠ سنة أو أكثر)، وأن يوافق على الإجابة عن أسئلة

الاستبانة. وتم التحول نحو العينة القصدية[١] في المرحلة الثانية، وهي مرحلة الوصول إلى مناطق العد؛ لترك الحرية للباحث لأن يصل إلى مفردات عينة الدراسة من خلال السؤال في الميدان عن الأفراد الذين تنطبق عليهم شروط العينة.

مجالات الدراسة:

تتفق الأدبيات على أن لكل دراسة علمية ثلاثة مجالات رئيسية وهي: المجال البشري، والمجال الجغرافي، والمجال الزمني. وفيما يلي عرض مفصل لهذه المجالات:

- المجال البشري: ويقصد به مجموعة الأفراد الذين طبقت عليهم الدراسة، أي مجتمع الدراسة وعينتها، وقد تم تحديد مجتمع الدراسة في مجموعة من أرباب الأسر الذين تتجاوز أعمارهم الـ(٢٠) عاماً.
- المجال الجغرافي: وحدد بسلطنة عمان بأكملها، بتوزيعاتها المختلفة (شمال، ووسط، وجنوب) كوحدة رئيسية ممثلة لمجتمع الدراسة.
- المجال الزمني: وهي المدة الزمنية التي استغرقتها الدراسة، وحددت من الفترة (١٤-١-٢٠١٥) إلى (٣٠-٧-٢٠١٦).

أداة جمع البيانات:

تم استخدام الاستبانة **كأداة رئيسية لجمع البيانات**، وقد تم إعداد هذه الأداة (الاستبانة) استناداً إلى المراجعة التقييمية للإرث المتراكم من الأدبيات والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وتخلل الاستبانة أسئلة متنوعة تغطي مجموعة من الأبعاد المختلفة ذات العلاقة بالظاهرة قيد الدراسة، وتم معاينة تلك الجوانب من خلال عدد من الأسئلة ذات علاقة بالخصائص

(١) بعد تحديد عينة الدراسة وترك الحرية للباحث في الوصول إلى مفردات عينة الدراسة، اشترط أن يكون عمر الفرد (داخل الأسرة) ٢٠ سنة فأكثر، وأن يوافق على الإجابة عن أسئلة الدراسة.

الديموغرافية والاجتماعية لعينة الدراسة، بالإضافة إلى أسئلة تتعلق بنظرة المجتمع العماني حول عمل المرأة. كما شملت الاستبانة أسئلة خاصة تتعلق بدوافع وأسباب عدم تفضيل عمل المرأة في بعض المهن، ومبررات ذلك.

صدق الاستبانة:

يقصد به وضوح أسئلة الاستبانة ومفرداتها، وموضوعية ما تتضمنه من أسئلة وفقرات، ومدى قدرتها على الإجابة عن موضوع الدراسة وأهدافها التي صممت من أجلها، ومدى صلاحيتها للتحليل الإحصائي. ولتحقيق هذا الهدف، فقد تم عرض الاستبانة على مجموعة من المتخصصين والأكاديميين في هذا المجال(٢)، وفي ضوء اقتراحاتهم وملاحظاتهم وتوجيهاتهم تم إجراء التعديلات المطلوبة من إضافة وحذف، لتخرج الاستبانة بصورتها النهائية، وهي تتكون من محورين رئيسيين:

- الخصائص الديموغرافية والاجتماعية للمبحوثين.
- الأسئلة والبيانات حول الأنماط المهنية غير المرغوبة، ومسوغاتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المختلفة.

ثبات الاستبانة:

تم إجراء اختبار لقياس مدى ثبات فقرات استبانة الدراسة؛ واختبار أسئلة الدراسة؛ وذلك بهدف التأكد من دقة أسئلة الاستبانة وثباتها، ومدى ملاءمتها لطبيعة الظاهرة قيد الدراسة. وقد تم التأكد من واقعية الأسئلة ودقتها ومدى تجانس نتائجها، حيث دلت نتائج معامل الثبات (Reliability) وجود تجانس واضح في النتائج، بمعامل ثبات (كرونباخ ألفا) بين الفقرات بلغ (٠,٩٣) وبشكل طردي وموجب، مما يعني بأن هناك ثباتاً في أداة القياس وثباتاً في النتائج؛ الأمر الذي يعزز مصداقية بيانات الدراسة وموضوعيتها.

(٢) بلغ عددهم (١٨) متخصصاً وأكاديمياً.

المعالجة الإحصائية(٣):

اعتمدت الدراسة على استخدام مجموعة من النماذج الإحصائية بالاستعانة ببرنامج الحزم الإحصائية المتعارف عليه في العلوم الاجتماعية (SPSS)؛ وذلك بهدف معالجة بيانات الدراسة، والكشف عن تفاصيلها، وتحليل حيثياتها. وقد تراوحت تلك الأساليب بين:

١ – النماذج الإحصائية الوصفية مثل: التوزيعات النسبية والتكرارية والمتوسطات والانحرافات المعيارية.

٢ – النماذج الوصفية الثنائية ممثلة بنموذج تحليل مربع كاي (chi-square)؛ بهدف كشف بعض أنماط المهن غير المرغوبة للمرأة، وكشف اتجاه تركز هذه الفروق النسبية، ولصالح من تتركز، ويُعدّ هذا النموذج من التحليل من أنسب النماذج الإحصائية لطبيعة الظاهرة قيد الدراسة، خاصة عندما تكون البيانات مصنفة ضمن مقياس اسمي ومرتبة على شكل تكرارات ونسب.

الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لأفراد عينة الدراسة:

يسعى هذا القسم من الدراسة إلى توصيف خلفيات أفراد مجتمع الدراسة وخصائصهم الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة وبشكل مفصل؛ وذلك باستخدام أساليب تحليل إحصائية مناسبة ممثلة في: التوزيعات التكرارية والنسب البسيطة (Percentage and Frequency)؛ وذلك بهدف تقديم تصورات دقيقة حول هذه الخلفيات المختلفة ومعاينتها بشكل دقيق. ويتوقع أن يتم من خلال ذلك تقديم تحديد واضح للملامح الأساسية والمختلفة لمجتمع الدراسة. وفيما يأتي عرض مفصل لأهم هذه النتائج:

---

(٣) حددت (Cut Point) في هذه الدراسة عند درجة (٣).

الجدول (١)
التوزيعات النسبية والتكرارية للمبحوثين بحسب نوعهم الاجتماعي

النوع الاجتماعي	التكرار	النسبة ٪
ذكر	١٩٢٣	٦١,٣
أنثى	١٢١٦	٣٨,٧
المجموع	**٣١٣٩**	**١٠٠**

* البيانات المفقودة = ١١

تبرز نتائج الدراسة فيما يتعلق بالتوزيعات النسبية للمبحوثين وفقاً لنوعهم الاجتماعي (انظر نتائج الجدول ١) وجود ارتفاع واضح في نسبة الذكور بعينة الدراسة، حيث وصلت إلى (٦١,٣٪) مقارنة بـ (٣٨,٧٪) للإناث؛ وهي نتيجة تحمل مضامين ورؤى ذات خصوصية اجتماعية وثقافية؛ كون أغلب أفراد عينة الدراسة هم من الذكور، الذين يحملون تصورات وأفكاراً تمثل قيماً ومعتقدات ذات صيغ واعتبارات ذكورية، قد تعبّر أحياناً عن خصوصيتهم الاجتماعية والثقافية، خصوصاً في ظل سيادة أنساق قيمية تعلي من قيمة الذكورة في المجتمع وتعظم من شأنها.

الجدول (٢)
التوزيعات النسبية والتكرارية للمبحوثين بحسب منطقة إقامتهم الحالية

مكان الإقامة الحالي	التكرار	النسبة ٪
مسقط	٦١٨	١٩,٦
الداخلية	٥٣٣	١٦,٩
الباطنة	٩٩٩	٣١,٧
ظفار	١٠٠٠	٣١,٧
المجموع	**٣١٥٠**	**١٠٠**

كما توضح نتائج الجدول (٢) تركز أغلب أفراد عينة الدراسة في محافظتي ظفار والباطنة بنسبة (٣١,٧٪) لكل منهما، تليهما في ذلك محافظتا مسقط

بنسبة (١٩,٦٪) ثم الداخلية بنسبة (١٦,٩٪)؛ وقد تم اعتماد هذه النسب وفقاً لشروط سحب العينة التي تمت بواسطة المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لتمثل محافظات السلطنة جغرافياً. وتبين هذه النتيجة أن هناك تبايناً واضحاً في تمثيل عينة الدراسة، وإن تركزت بشكل خاص في محافظتي الباطنة وظفار.

الجدول (٣)
التوزيعات النسبية والتكرارية للمبحوثين بحسب درجة التحضر

درجة التحضر	التكرار	النسبة ٪
ريف	١٠٤٥	٣٣,٢
حضر	٢١٠٥	٦٦,٨
المجموع	**٣١٥٠**	**١٠٠**

يلاحظ من خلال استقراء نتائج الجدول (٣) أن ما يقارب ثلثي هؤلاء الأفراد هم من سكان المناطق الحضرية في السلطنة؛ وبنسبة وصلت إلى (٦٦,٨٪)، مقابل ما نسبته (٣٣,٢٪) من سكان المناطق الريفية، وهذه النتيجة توضح أن أغلب أفراد عينة الدراسة يمتازون بأرصدتهم الثقافية الحضرية؛ التي قد تتضمن انعكاسات مهمة على مواقفهم واتجاهاتهم حول ظاهرة عمل المرأة، وأنماط المهن غير المرغوب أن تعمل بها.

المهن غير المرغوب أن تعمل بها المرأة العمانية:

تُظهر المراجعة التقييمية لنتائج الأدبيات السابقة، أن هناك ثمة محاذير اجتماعية وثقافية واضحة، ورفض عام من قبل المجتمع العُمَاني لبعض أنماط المهن لأن تعمل بها المرأة، وبهذا الخصوص فإن نتائج الجدول (٤) قد كرست بشكل كامل لمحاولة تقصي ومعاينة هذه الأنماط المهنية التي تصنف من باب المهن غير المرغوب لأن تعمل بها، وكشف ومعاينة مسوغاتها المختلفة، وفيما يأتي عرض مفصل لهذه النتائج:

الجدول (٤)
المتوسط الحسابي للمهن غير المفضلة للمرأة

ما المهن التي لا تفضل أو (لا ترغب) أن تعمل بها المرأة؟	المتوسط الحسابي	العدد N	Std.Dev
١. فنانة (مطربة، عازفة، ممثلة)	١٠,٦٣	٣٠٤٥	٥,١٦٥
٢. القطاع العسكري	٨,٩٢	٣٠٤٥	٥,٠٥١
٣. مضيفة طيران	٨,٦٨	٣٠٤٥	٥,٠٨٨
٤. القطاع الإعلامي (إعلامية، مقدمة برامج إذاعية وتلفزيونية، مراسلة صحفية)	٦,٩٦	٣٠٤٥	٥,٠٣٥
٥. القطاع التجاري والخدمات (موظفة في المحال والمعارض)	٦,٤٧	٣٠٤٥	٤,٩٤٢
٦. القطاع المصرفي (موظفة في بنك)	٦,٠٨	٣٠٤٥	٤,٩١١
٧. سكرتيرة	٥,٧٢	٣٠٤٥	٤,٨٣٩
٨. خبيرة تجميل/ مصففة شعر	٥,٠٠	٣٠٤٤	٤,٧٩٢
٩. مهندسة	٤,٩٠	٣٠٤٥	٤,٦٠٣
١٠. أعمال حرة	٤,٧٩	٣٠٤٣	٤,٦
١١. صناعات حرفية	٤,٠٩	٣٠٤٥	٤,٣٩٥
١٢. القطاع الصحي (طبيبة، ممرضة مضمدة، صيدلانية)	٣,٧٤	٣٠٤٥	٤,٦٥١
١٣. قطاع التربية والتعليم (مديرة مدرسة، معلمة، أخصائية اجتماعية)	٣,٣٥	٣٠٤٥	٤,٥٣٣
١٤. أخرى	٠,٣٤	٣٠٢٧	١,٧٩٨

تُبين نتائج الجدول (٤) الذي كرس لتقصي ومعاينة أهم أنماط المهن غير المرغوبة للمرأة العُمَانية، أن مهنة فنانة (مطربة أو عازفة أو ممثلة) تمثل أكثر المهن التي يتجنبها أفراد المجتمع العُمَاني وينفرون منها، وذلك بمتوسط حسابي بلغ (١٠,٦٣)؛ إذ يبدو أن العمل في مثل هذه المهن يندرج ضمن "ثقافة العيب"؛ حيث يعمد كثير من أفراد المجتمع العماني إلى عدم تفضيل مزاولة هذه المهن من قِبل المرأة؛ لأن فيها تقليلاً من شأنهم، ومكانتهم وسمعتهم الاجتماعية.

وجاء في المرتبة الثانية تلك المهن ذات العلاقة بالقطاع العسكري، وبمتوسط حسابي قدره (٨,٩٢)؛ ويبدو من نتائج الدراسة أن عمل المرأة في القطاع العسكري غير مرغوب فيه من قبل شريحة واسعة من أفراد مجتمع الدراسة، وذلك كونها من المهن التي لا تتناسب مع طبيعة المرأة البيولوجية ولاعتبارات اجتماعية وثقافية مختلفة.

كما أظهرت نتائج الجدول ذاته وجود نفور وعدم تقبل من قبل أفراد المجتمع العُمَاني لأن تعمل المرأة بمهن مثل مضيفة طيران وبمتوسط حسابي بلغ (٨,٦٨)، مما يؤكد استمرار دور الموروثات الاجتماعية، والثقافة السائدة في المجتمع العماني في زيادة تجنيب المرأة وإبعادها عن تلك الأنماط المهنية التي تصنف من باب المهن الحديثة، التي تتطلب سفراً دائماً واختلاطاً بالجنس الآخر والابتعاد عن الأسرة، وهي أمور لا يقرها المجتمع ولا يرغبها أفراده؛ رغم الإشارات التي قدمتها كثير من الأدبيات الاجتماعية حول دور التغيرات التي أصابت الأسرة العمانية، ودورها في تعزيز حرية الفرد في اختيار المهنة التي يرغب في العمل بها، وزيادة تقبله لمبدأ عمل المرأة حتى في المهن الحديثة وغير التقليدية (المعمري، ٢٠٠٩).

كذلك أبرزت نتائج الجدول ذاته وجود معارضة وعدم تقبل من قبل أفراد المجتمع العماني لعمل المرأة بمهن ذات علاقة بالقطاع الإعلامي أي (مذيعة أو مقدمة برامج إذاعية أو تلفزيونية أو مراسلة صحفية)، وبمتوسط حسابي قدره (٦,٩٦)، كذلك وجود معارضة لعملها في القطاع التجاري (كموظفة في المحال أو المعارض) وبمتوسط حسابي قدره (٦,٤٧)، وكذلك في القطاع المصرفي وبمتوسط حسابي (٦,٠٨)، وفي مجال السكرتارية (٥,٧٢). وبشكل عام يُلاحظ أن المجتمع العُمَاني يتصف بأنه شديد الحساسية تجاه بعض الأنماط من المهن على وجه الخصوص، وهي على الترتيب: مهنة الفنانة، والعسكرية، ومضيفة الطيران، في حين تقل شدة هذه الحساسية بشكل كبير تجاه عمل المرأة في مهن ذات علاقة بقطاع التربية والتعليم، القطاع الصحي.

الأسباب والمسوغات لعدم تفضيل عمل المرأة العمانية ببعض أنماط المهن:

كرس الجدول (٥) بشكل كامل لمحاولة تقصي ومعاينة المسوغات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المختلفة، التي تقف وراء عدم تفضيل عمل المرأة ببعض أنماط المهن من قبل أفراد المجتمع العماني، استناداً لنموذج تحليل متوسط المقارنات (Comparative Means)، وفيما يأتي عرض مفصل لهذه النتائج:

الجدول (٥)
المتوسط الحسابي لأسباب عدم تفضيل المبحوثين لعمل المرأة في بعض المهن

أسباب عدم تفضيلك لأن تعمل المرأة بهذه المهن	المتوسط الحسابي	العدد N	Std.Dev
١. النظرة الدينية السلبية لهذه الأشكال من المهن	١٢,٩٥	٢٩٩٦	٧,٤٣٥
٢. الاختلاط بالذكور	١٢,٤٧	٢٩٩٦	٧,٣٣٢
٣. تعارضها مع واجبات المرأة كأم وزوجة، ومسؤولياتها التقليدية تجاه أسرتها وبيتها	١٠,٠١	٢٩٩٧	٧,١٥٠
٤. تحتاج إلى جهد عضلي كبير لا يتناسب مع طبيعة المرأة البيولوجية	٩,٥٤	٢٩٩٨	٧,٧٠٥
٥. ساعات العمل طويلة	٩,٢٧	٢٩٩٧	٧,٣٩٥
٦. كثرة إقبال الرجال على هذه الأنماط من المهن	٨,٩٤	٢٩٩٧	٧,٠٣٤
٧. ساعات العمل غير مناسبة (نظام الورديات)	٨,٧٥	٢٩٩٧	٧,١٦٠
٨. النظرة الاجتماعية السلبية لهذه الأنماط من المهن	٨,٧٢	٢٩٩٦	٦,٨٣٣
٩. ظروف العمل غير مريحة وغير مرنة	٧,٠٦	٢٩٩٧	٦,٣١٠
١٠. عدم القبول الاجتماعي لهذه الأشكال من المهن	٦,٩٣	٢٩٩٦	٦,٣٨٠

تابع/ الجدول (٥)
المتوسط الحسابي لأسباب عدم تفضيل المبحوثين لعمل المرأة في بعض المهن

أسباب عدم تفضيلك لأن تعمل المرأة بهذه المهن	المتوسط الحسابي	العدد N	Std.Dev
١١. البعد عن محل الإقامة والسكن	٦,٨	٢٩٩٧	٦,٢٣٦
١٢. فيها عمل ميداني	٦,٧٤	٢٩٩٧	٦,٣٧٤
١٣. الخوف من كلام الناس/ الأقارب والمعارف؛ بسبب طبيعة المهنة	٦,٧٣	٢٩٩٦	٦,٤٦٦
١٤. ظروف المهنة تتطلب كثرة السفر والغياب عن المنزل	٦,٥	٢٩٩٧	٦,٥١٠
١٥. الراتب قليل وغير مقنع	٥,٧٢	٢٩٩٧	٦,٢٦٠
١٦. عدم تحقيق المكانة الاجتماعية المطلوبة	٥,١١	٢٩٩٧	٥,٦٦٤
١٧. عدم وجود معاش تقاعدي أو حتى ضمان اجتماعي	٤,٦٦	٢٩٩٧	٥,٢٧٦
١٨. عدم وجود امتيازات سوى الراتب	٤,٦٤	٢٩٩٦	٥,٢٢٦
١٩. أخرى	٠,٤٣	٢٩٨٣	٢,٢٦٦

تهدف نتائج الجدول (٥) (كما تم ذكرها سابقاً) إلى توضيح الأسباب الرئيسية الكامنة وراء عدم تفضيل عمل المرأة ببعض المهن من قبل أفراد المجتمع العُمَاني، التي تم الإشارة إليها في الجدول السابق (٤). وقد تم تكريس نتائج الجدول لمحاولة رصد ومعاينة هذه الأسباب بشيء من الدقة والتفصيل، حيث توضح النتائج أن أهم هذه الأسباب تعود إلى **النظرة الدينية السلبية لهذه الأشكال من المهن**، وبمتوسط حسابي قدره (١٢,٩٥). وبهذا السياق تؤكد نتائج دراسة القاضي (٢٠٠٠)، أهمية الأثر الذي تؤديه العوامل الدينية في تجنب انخراط المرأة بتلك المهن غير المرغوب أن تعمل بها، كما تؤكد دراسة فوزية أبو خالد (١٩٩٩) بهذا الخصوص على أن العوامل الدينية وما يلازمها من تصورات ورؤى، تؤدي دوراً مهماً في تقييد خروج المرأة للعمل، وانخراطها ببعض أنماط المهن التي تعتبرها منافية لتعاليم الدين الإسلامي وأحكامه السمحة.

وفي المرتبة الثانية جاءت تلك الأسباب ذات الصيغ الاجتماعية والثقافية التي تدور حول عدم الرغبة باختلاط الإناث بالذكور في بيئة العمل؛ إذ يبدو أن الخوف من مخالطة الرجال والمعتقدات الشعبية التقليدية (الملازمة لعمل المرأة ببعض أنماط المهن وما تخللها من التوجس من مسألة الاختلاط)، قد شكلت حواجز نفسية واجتماعية حالت دون دخول المرأة لهذه المهن. وبهذا الخصوص بينت دراسة الشطي (١٩٩٨)، أن كثيراً من الشرائح الاجتماعية يتقبلون عمل المرأة لكن ضمن شروط، أهمها: عدم تعارضها مع قيم المجتمع ومعتقداته، وانتفاء فرص الاختلاط بالذكور. كما أكدت نتائج دراسة الظفيري (٢٠١٢) أن الأهل قد يصادرون قرارات الإناث في أنماط المهن الممكن أن تعمل بها، خاصة تلك التي تزداد فيها فرص الاختلاط بالذكور.

أما فيما يتعلق بالأسباب ذات العلاقة بخوف أفراد المجتمع العماني من بروز تعارضات بين أدوار المرأة المستحدثة كعاملة، وأدوارها التقليدية التي دأبت على تأديتها داخل المنزل والقائمة على إنجاب الأطفال وتربيتهم والعناية بشؤونهم، فقد جاءت في المرتبة الثالثة وبمتوسط حسابي قدره (١٠,٠١)، وهي نتيجة منسجمة مع ما خلصت إليه دراسة خليفة (٢٠٠٢)، التي بيّنت شدة رغبة أفراد المجتمع القطري في تكريس المرأة للأعمال المنزلية ورعاية البيت وتربية الأطفال. ويبدو أن طبيعة الأدوار الملقاة على عاتق المرأة، وما قد ينجم عنها من تشظٍّ لمسؤولياتها، بدأت تأخذ حيّزاً كبيراً من اهتمام الأسرة العمانية، وشكلت محركاً قوياً لتحديد ملامح وأنماط المهن المرغوبة لأن تعمل بها المرأة (الزبيدي والحمادي، ٢٠١٢).

وفي المرتبة الرابعة من حيث الأهمية جاءت المبررات ذات العلاقة بخصوصية المرأة البيولوجية، وشكلت دافعاً مهماً وواضحاً لعدم تقبل المجتمع العُمَاني لعمل المرأة في بعض المهن، وخاصة تلك التي تحتاج إلى جهد بدني وقوة عضلية كبيرة، بحيث لا تتناسب مع قدرة المرأة وتكوينها الفسيولوجي، وبمتوسط حسابي قدره (٩,٥٤). وفي هذا الصدد بيّنت دراسة عبد الرحيم وآخرون (٢٠٠٩) أن كثيراً من أصحاب العمل في الوطن العربي يسهمون

بتنميط الأعمال وتأنيثها من خلال حصر توظيف النساء في مهن محددة بسبب مراعاتهم لخصوصيتهن البيولوجية، ولاعتقادهم بأنها مهن لا تحتاج لقوة عضلية، وتتلاءم مع طبيعتهن المؤنثة، وإلى تقاطع هذه الاعتبارات مع مخاوف كثيرة من النساء من فقدان معالم هويتهن الأنثوية. وتتفق هذه النتائج مع ما خلصت إليه دراسة الظفيري (١٩٩٦)، التي أشارت إلى تخلل المجتمع لشروط مقيدة لخروج المرأة لسوق العمل؛ وضرورة تناسب المهن التي يمكن أن تنخرط بها مع طبيعتها الفسيولوجية وقيم المجتمع وتقاليده.

كذلك أبرزت نتائج الدراسة أهمية النظرة الاجتماعية السلبية المصاحبة لعمل النساء ببعض أنماط المهن، وعمق دورها في تقييد توجهات أفراد المجتمع العماني نحوها، وبمتوسط حسابي بلغ (٨,٧٢). والظاهر أن عملية تحديد المهنة المرغوب أن تعمل بها المرأة في المجتمع العماني ترتهن – وبشكل كبير – بطبيعة المعايير السائدة في المجتمع، ومثله ونسقه القيمي، وتماثلاته الاجتماعية والثقافية المختلفة. وتشير دراسة الدقس والمعمرية (٢٠٠٦) بهذا الخصوص إلى أن عدم انخراط المرأة ببعض المهن يعود أصلاً إلى عدم حريتها في ذلك، وعدم تقبل المجتمع لهذه المهن، أو لمبدأ مشاركتها بسوق العمل أصلاً.

وبصورة عامّة يبدو أن أغلب هذه النتائج جاءت منسجمة إلى حد بعيد مع نتائج الدراسات السابقة سواء المحلية منها أو العربية، وأكدت أهمية النظرة الدينية (المقترنة ببعض أشكال المهن الممكن أن تعمل بها المرأة، وما تتيحه من فرص الاختلاط بالذكور، وما تتضمنه من تعارضات مع طبيعة الأدوار التقليدية التي دأبت المرأة على تأديتها داخل نطاق أسرتها)، في زيادة دوافع الرفض لتلك الأنماط من المهن. كما أكدت نتائج هذا الجزء من الدراسة أن هناك معوقات أخرى ما زالت تحول دون انخراط المرأة العُمَانية بسوق العمل، مثل تلك المعوقات المتعلقة بعدم قدرتها على تحمل التبعات الجسدية والنفسية المترتبة على مزاولة بعض أنماط المهن أو الوظائف، أو لظروف اجتماعية وأسرية، أو لظروف العمل المزدوج داخل المنزل وخارجه.

أنماط المهن غير المرغوبة تبعاً لتباين النوع الاجتماعي:

ترتكز أهداف هذا الجزء من الدراسة حول تحديد ومعاينة أهم المهن غير المرغوب أن تعمل بها المرأة من وجهة نظر أفراد المجتمع العماني وفقاً لتباين نوعهم الاجتماعي، وذلك استناداً لنموذج تحليل متوسط المقارنات (Comparative Means)، وفيما يلي عرض مفصل لأهم هذه النتائج:

الجدول (٦)

المتوسطات الحسابية المقارنة لأنماط المهن غير المرغوبة تبعاً لتباين النوع الاجتماعي

المتوسطات / المهنة غير المرغوبة	المتوسط الحسابي للذكور	المتوسط الحسابي للإناث	$\sum x^2$	F	Sig
القطاع الفني (مطربة، ممثلة، عازفة)	١٠,٤	١١,٠	٣٠٢,٠	١١,٤	,٠٠
القطاع العسكري	٨,٨	٩,١	٩٥,١	٣,٧	,٠١
مضيفة طيران	٨,٥	٨,٩	١٠٨,٤	٤,٢	,٠٤
القطاع الإعلامي (إعلامية، مقدمة برامج إذاعية وتلفزيونية، مراسلة صحفية)	٦,٩	٧,١	٤٦,٠	١,٨	,١٨
القطاع التجاري والخدمات (موظفة في المحال والمعارض، القطاع التجاري)	٦,٢	٦,٩	٣٤٠,١	١٤,٠	,٠٠
القطاع المصرفي (موظفة في بنك....)	٥,٩	٦,٤	٢٢٩,٧	٩,٦	,٠٠
سكرتيرة	٥,٨	٥,٦	٢٤,٠	١,٠	,٣١
خبيرة تجميل/ مصففة شعر	٤,٩	٥,١	٣٨,٣	١,٧	,١٩
مهندسة	٤,٩	٤,٩	٥,٤	,٢٦	,٦١
أعمال حرة	٤,٦	٤,٨	٢٣,٤	١,١	,٢٩
القطاع الصحي (طبيبة، ممرضة، صيدلانية)	٣,٩	٤,٥	١٤٥,٤	٦,٧	,٠١

تابع/ الجدول (٦)
المتوسطات الحسابية المقارنة لأنماط المهن غير المرغوبة تبعاً لتباين النوع الاجتماعي

المتوسطات / المهنة غير المرغوبة	المتوسط الحسابي للذكور	المتوسط الحسابي للإناث	$\sum x^2$	F	Sig
صناعات حرفية	٣,٩	٤,٤	١٨١,٤	٩,٤	,٠٠
قطاع التربية والتعليم (مديرة مدرسة، معلمة، أخصائية اجتماعية)	٣,٥	٣,٠	١٨٤,٣	٩,٠	,٠٠
أخرى	,٤	,٢٣	٢١,٤	٦,٦	,٠١

توضح نتائج الجدول (٦) الذي كرس لتحديد ومعاينة أنماط المهن غير المرغوب أن تعمل بها المرأة العمانية من وجهة نظرها ومقارنتها بوجهات نظر الذكور، وذلك للوصول إلى مستويات معرفية دقيقة، وأكثر عمقاً وتفضيلاً لهذه التفضيلات وأشكالها خاصة لدى المرأة العمانية، إن أكثر المهن غير المرغوب أن تعمل بها المرأة – سواء من وجهة نظر الإناث أو الذكور – هي تلك المهن ذات العلاقة بـ "القطاع الفني أي كمطربة أو ممثلة ... إلخ"، وبمتوسط حسابي قدره (١١,٥ للإناث) و(١٠,٤ للذكور)، وبفروقات مهمة إحصائياً عند مستوى دلالة (٠,٠٥٪) فأقل ولصالح الإناث؛ مما يعني أن مستويات المعارضة والنفور من عمل المرأة بمثل هذه المهن أعلى لدى الإناث مما هي عليه لدى الذكور.

كما أبرزت نتائج الدراسة أن مستويات الرفض والمعارضة تجاه عمل المرأة في القطاع العسكري عالية جداً، ولاسيّما لدى الإناث، وبمتوسطات حسابية تصل إلى (٩,١ للإناث) و(٨,٨ للذكور)، وبفروق ذات قيمة إحصائية مهمة عند مستوى دلالة (٠,٠٥٪) فأقل. وهذه النتيجة تدلل على وجود نفور وعدم رغبة (ولاسيّما من طرف الإناث العُمَانيات) للعمل في مهن ذات علاقة بالقطاع العسكري. وترى نظرية الدور الاجتماعي (Social Role Theory) بهذا الخصوص أن المجتمع

يصنف الأدوار المناسبة بحسب النوع الاجتماعي، بحيث ما زال يناط بالمرأة تلك الأدوار ذات الصلة بخصائصها البيولوجية كرعاية شؤون البيت، والأعمال التي لا تحتاج إلى جهد بدني عالٍ، وبالتوقعات المرتبطة بهذا الدور الذي عادة ما يتحدد بناء على طبيعتهن وخصائصهن البيولوجية، في حين ينتقل الرجل إلى سوق العمل وترتبط به توقعات تتعلق بإعالة الأسرة وتلبية حاجاتها المختلفة (كرداشه، والمحروقية، ٢٠١٥: ٤٣)، وعادة ما يناط به أدوار تحتاج إلى جهد بدني وذهني عالٍ، كما أن التوقعات المرتبطة به عادة ما تكون عالية.

وجاء في المرتبة الثالثة من حيث مستوى الرفض وعدم القبول مهنة "مضيفة طيران"، وبمتوسط حسابي بلغ (٨,٩ للإناث) و(٨,٥ للذكور) وبفروق ذات قيمة إحصائية مهمة عند مستوى دلالة (٠,٠٥٪) فأقل ولصالح الإناث، ما يعني أن لدى الإناث في المجتمع العُمَاني مستويات رفض أعلى مقارنة بالذكور للعمل في مهنة مضيفة طيران.

ومن اللافت للانتباه في نتائج الجدول السابق، تلك التقاربات الواضحة في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة للذكور والإناث في رفض وعدم تقبل عمل المرأة في القطاع الإعلامي، وبمتوسطات بلغت (٧,١ للإناث) و(٦,٩ للذكور)، كذلك في مهنة السكرتارية وبمتوسط بلغ (٥,٦ للإناث) و(٥,٨ للذكور)، وخبيرة تجميل أو مصففة شعر، وبفروق ذات قيمة إحصائية مهمة عند مستوى دلالة (٠,٠٥٪) فأقل. والملاحظ بهذه النتيجة أن مستوى معارضة المرأة للعمل في مهنة السكرتارية وخبيرة تجميل أو مصففة شعر، تقل عما كان لدى الذكور.

بالمقابل تنخفض مستويات المعارضة لعمل المرأة العُمَانية تبعاً لتباين النوع الاجتماعي في قطاع التربية والتعليم، لاسيّما لدى الذكور، وبمتوسط حسابي بلغ (٣,٥) مقارنة بـ(٣,٠) للإناث، وبمستوى دلالة إحصائية واضحة عند مستوى معنوية (٠,٠٥٪) فأقل. كذلك تنخفض مستويات المعارضة لعمل المرأة بالقطاع الصحي (كطبيبة أو ممرضة أو صيدلانية) لاسيّما لدى الذكور العُمَانيين وبمتوسطات حسابية بلغت (٣,٩ للذكور و٤,٥ للإناث)، وبفروق ذات قيمة إحصائية مهمة عند مستوى دلالة (٠,٠٥٪) فأقل.

وتؤكد هذه النتائج بمجملها تقبل أفراد المجتمع العماني لمسألة عمل المرأة العُمَانية، لكن شريطة العمل في مهن محددة تتوافر فيها مجموعة من الشروط والاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، التي تنسجم مع قيم المجتمع ومعاييره. وتعد مهنة التدريس والعمل في قطاع التربية والتعليم، أكثر المهن قبولاً من طرف الذكور مقارنة بباقي المهن. بالمقابل فإن هذه النتائج تدلل على أن أكثر المهن التي تلقى معارضة سواء من قبل الذكور أو الإناث تلك المهن ذات العلاقة بالقطاع الفني، ومضيفة طيران، وأيضاً في القطاع الإعلامي والتجاري. وبهذا السياق، بينت دراسة ونيل (O'Neil et, 2004) أنّ اختلاف تراكيب النوع الاجتماعي يقترن عادة باختلاف أشكال المهن المفضلة أو تلك المهن غير المفضل أن تعمل بها المرأة، وكشفت دراسة الجندي (١٩٩٩) بهذا الصدد بأنّ اختلاف النوع الاجتماعي أثر على زيادة اتجاهات تفضيل عمل المرأة في بعض المهن دون غيرها. وهي النتيجة ذاتها التي خلصت إليها دراسة البنك الدولي (World Bank, 2011) حول وجود ارتباط واضح بين أنماط المهن المفضل أن تعمل بها المرأة وفقاً للنوع الاجتماعي.

ولمعاينة ورصد أسباب معارضة أفراد المجتمع العُمَاني تبعاً لنوعهم الاجتماعي من هذه المهن تحديداً، فقد كرس الجدول الآتي لتقصي وكشف أهم هذه العوامل والأسباب المختلفة التي تقف وراء هذه المعارضة أو الرفض.

أسباب عدم تفضيل عمل المرأة في بعض الأنماط المهنية تبعاً للنوع الاجتماعي:

يتضمن الجدول (٧) محاولة لرصد الأسباب والدوافع التي تقف وراء عدم تفضيل المجتمع العُمَاني ونفوره من بعض أنماط المهن للمرأة وفقاً للنوع الاجتماعي؛ بهدف رصد وتوصيف الأسباب التي تقف وراء عدم تقبل العمل في مثل هذه المهن لاسيما من قبل المرأة العمانية مقارنة بالذكور، وفيما يأتي عرض مفصل لأهم هذه النتائج:

الجدول (٧)

المتوسطات الحسابية المقارنة (Comparative Means) لأسباب عدم تفضيل عمل المرأة ببعض الأنماط المهنية تبعاً للنوع الاجتماعي

المتوسطات أسباب عدم تفضيلك لأن تعمل المرأة بهذه المهن	المتوسط الحسابي للذكور	المتوسط الحسابي للإناث	$\sum x^2$	F	Sig
تحتاج جهداً عضلياً كبيراً لا يتناسب مع طبيعة المرأة البيولوجية	٩,٣٠	٩,٩٤	٣٩٣,٢	٤,٩	,٠٢٦
النظرة الدينية السلبية لهذه الأشكال من المهن	١٢,٦٨	١٣,٣٥	٣٢١,٥	٥,٨	,٠١٦
فيها اختلاط بالذكور	١٢,٦١	١٢,٢٣	١٠٤,٤	١,٩	,١٦٤
ساعات عمل طويلة	٩,١٦	٩,٤٦	٦٣,٨	١,٢	,٢٨٠
ساعات عمل غير مناسبة (نظام الورديات)	٨,٦١	٨,٩٨	١٠٠,٤	٢,٠	,١٦٢
تعارضه مع واجباتها كأم وزوجة ومسؤولياتها التقليدية تجاه أسرتها وبيتها	٩,٨٧	١٠,٢٢	٨٥,٩	١,٧	,١٩٥
كثرة إقبال الرجال على هذه الأنماط من المهن	٨,٩٣	٨,٩٧	١,٦	,٠٣٢	,٨٥٩
الراتب قليل وغير مقنع	٥,٨٤	٥,٥٤	٦٦,٤	١,٧	,١٩٣
فيها عمل ميداني	٦,٩٣	٦,٤٥	١٦٣,٩	٤,٠	,٠٤٥
بسبب النظرة الاجتماعية السلبية لهذه الأنماط من المهن	٨,٤٨	٩,٠٨	٢٥٦,٦	٥,٥	,٠١٩
خوفاً من كلام الناس/ الأقارب والمعارف؛ بسبب طبيعة المهنة	٦,٦٣	٦,٨٩	٤٨,٧	١,٢	,٢٨١
بُعدها عن محل الإقامة والسكن	٦,٦٨	٦,٩٩	٦٥,٣	١,٧	,١٩٥
ظروف العمل غير مريحة وغير مرنة	٦,٧٦	٧,٥١	٤٠٢,٤	١٠,١	,٠٠١
لا يوجد معاش تقاعدي أو حتى ضمان اجتماعي	٤,٦٢	٤,٧٣	٩,٥	,٣٤	,٥٦

تابع/ الجدول (٧)

المتوسطات الحسابية المقارنة (Comparative Means) لأسباب عدم تفضيل عمل المرأة ببعض الأنماط المهنية تبعاً للنوع الاجتماعي

المتوسطات أسباب عدم تفضيلك لأن تعمل المرأة بهذه المهن	المتوسط الحسابي للذكور	المتوسط الحسابي للإناث	$\sum x^2$	F	Sig
عدم وجود امتيازات سوى الراتب	٤,٦٣	٤,٦٥	,٣٤٧	,٠١٣	,٩١
عدم تحقيق المكانة الاجتماعية المطلوبة	٥,٠١	٥,٢٦	٤٥,٤	١,٤	,٢٣٤
ظروف المهنة تتطلب كثرة السفر والغياب عن المنزل	٦,١٠	٧,١٢	٧٤٠,٥	١٧,٦	٠
أخرى	,٤٧	,٣٥	٩,٨	١,٩	,١٦٦

يتضمن الجدول (٧) محاولة لكشف وتحديد أهم الأسباب التي تقف وراء رفض انخراط المرأة العُمَانية ببعض أشكال المهن التي كشف عنها الجدول السابق، وقد تم تصنيفها من باب المهن غير المرغوب أن تعمل بها المرأة في المجتمع العماني، وتمثلت في "المهن الفنية مثل: ممثلة ومطربة، أو مهنة مضيفة طيران، أو تلك المهن ذات العلاقة بالقطاع الإعلامي والتجاري أو غيرها من المهن" انظر الجدول (٦). حيث تظهر النتائج أن أهم الأسباب التي تحول دون عمل المرأة بمثل هذه المهن وفقاً لمتغير النوع الاجتماعي، تمثلت في النظرة الدينية السلبية لهذه الأنماط من المهن، وبمتوسط بلغ (١٣,٣٥) للإناث و(١٢,٦٨) للذكور، وبفوارق دالة إحصائياً (عند مستوى دلالة ٠٥٪ فأقل) ولصالح الذكور. وهذه النتيجة تؤكد أهمية النظرة الدينية الملازمة لبعض الأنماط المهنية ودورها في تشكيل توجهات سلبية لدى أفراد المجتمع نحوها لاسيّما من قبل الإناث، إذ قد تسهم النظرة الدينية نحو بعض أنماط المهن في زيادة الإعراض أو العزوف عن انخراط المرأة بها. وهي كما أسلفنا نتيجة تتفق مع نتائج الدراسات السابقة التي أكدت أن غياب مشاركة المرأة في بعض المهن

قد لا يعود لقرار ذاتي، إنما هو نتاج لعوامل اجتماعية وثقافية مختلفة، وللنظرة الدينية التي تقترن ببعض المهن (أبو خالد، ١٩٩٩)، فالفرد من منظور بنيوي ما هو إلا كائن خاضع للحتمية الاجتماعية ولمعتقدات المجتمع الذي ينتمي إليه، وهو لا يستطيع إلا إعادة ما يمليه عليه مجتمعه وما يتخلله من معايير وقيم.

كما تبرز الأسباب ذات العلاقة بما تتيحه بعض المهن – كما هو الحال في مهن المجال الفني وفي مجال الإعلام والتجارة – من فرص الاختلاط بالذكور، وما يلازمه من زيادة مخاوف تعرض الذكور للإناث في مثل هذه البيئات من العمل؛ كأهم الأسباب التي تقف وراء عدم تقبل أفراد المجتمع العُمَاني – بغض النظر عن نوعهم الاجتماعي – لعمل المرأة بمثل هذه المهن. وتشير النتائج إلى وجود إجماع واضح في وجهات نظر كل من الذكور والإناث حول أهمية هذه الأسباب في عدم تقبل عمل المرأة بمثل تلك المهن، وبمتوسطات حسابية بلغت (١٢,٢ للإناث) و(١٢,٦ للذكور) وبفروقات إحصائية ضعيفة وغير دالة عند مستوى دلالة (٠,٠٥٪ فأقل) ولصالح الذكور.

كما تظهر تلك الأسباب المتعلقة بتعارض عمل المرأة مع واجباتها التقليدية كأم وزوجة، كذلك مع واجباتها تجاه أسرتها وبيتها، كمحركات مهمة للعزوف عن تلك المهن سواء لدى الإناث وبمتوسط حسابي بلغ (١٠,٢)، أو لدى الذكور (٩,٩)، وبفوارق إحصائية غير دالة عند مستوى دلالة (٠,٠٥٪ فأقل). مما يؤكد بأنّ لدى الإناث والذكور اتجاهات متسقة وغير إيجابية نحو الأنماط المهنية التي تتضمن تعارضات مع أدوار المرأة التقليدية ومسؤوليتها كزوجة وأم، كذلك اتجاه تلك المهن التي تتضمن ساعات عمل طويلة وغير مناسبة. وهي النتيجة نفسها التي خلصت إليها دراسة حكيم (Hakim, 2006)، حول وجود نفور إزاء عدد من الوظائف دون غيرها لدى الإناث، بسبب تعارضها مع واجباتها تجاه أسرتها ومنزلها، كما تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة مقابلة (٢٠٠٠) التي أوضحت أن أهم المصاعب التي تواجه المرأة في سوق العمل تتركز حول التعارضات الناشئة بين متطلبات العمل ومتطلبات الأسرة.

ومن اللافت للانتباه في نتائج هذا الجزء من الدراسة، ارتفاع حدة مساهمة العوامل ذات الصيغ البيولوجية في تفسير مسألة عزوف الإناث عن عمل المرأة في بعض الأنماط المهنية، وقد يعود ذلك لاعتبارات تتعلق بخصوصيتها البيولوجية، وضعف قدرتها على القيام ببعض الأعمال التي تتطلب مجهوداً عضلياً، أو لاعتبارات تتعلق بطبيعتها الأنثوية، وعدم ملاءمة هذه المهن لها، وبمتوسط حسابي قدره (٩,٩٤)، بالمقابل بلغ هذا المتوسط للذكور ما مقدراه (٩,٣)، وبفوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠٥٪ فأقل). ويبدو أن طبيعة المهنة التي تحتاج لجهد بدني عالٍ شأنها أن تشكل عوامل طاردة للمرأة، ويشير ماكوبي (Maccoby, 1963) بهذا الخصوص إلى أن جزءاً كبيراً من اهتمامات المرأة المهنية تنصبّ باتجاه ملاءمتها مع طبيعتها الأنثوية، بل إن كثيراً منهن لديهن استعداد للتضحية بوظائفهن مقابل الحفاظ على هويتهن الأنثوية.

تبرز نتائج الدراسة أيضاً أهمية النظرة الاجتماعية السلبية لبعض الأنماط المهنية لاسيّما لدى الذكور في زيادة نفورهم من عمل المرأة بها، وبمتوسط حسابي بلغ (٩,٠٨) مقابل (٨,٤٨) للإناث، وبفوارق إحصائية مهمة عند مستوى دلالة (٠,٠٥٪ فأقل) ولصالح الذكور. مما يؤكد أهمية النظرة الاجتماعية في تحديد مسألة رفض أو قبول عمل المرأة ببعض الأنماط المهنية. إذ تؤدي النظرة التقليدية نحو المرأة (وما يلازمها من تكرسها لأعباء الأمومة وتربية الأبناء، وخدمة الزوج وإنجاز الأعمال المنزلية)، وإلى منح الرجل مزيداً من السيطرة على مُقدراتها، وعلى كثيرٍ من قراراتها بما فيه المتعلقة بأنماط المهن التي من الممكن أن تعمل بها (الحارثي، ٢٠٠٣).

كما تظهر النتائج أن هناك نوعاً من الاتساق والتقاطع في وجهات نظر كل من الذكور والإناث حول دور الأسباب ذات العلاقة بـ "كثرة إقبال الرجال على بعض أنماط المهن، وبعد مكان العمل عن منطقة السكن، وعدم وجود امتيازات كالتقاعد والضمان الاجتماعي، وعدم تحقيق المهنة المكانة الاجتماعية المطلوبة

للمرأة"، في عدم قبول عمل المرأة بمثل هذه المهن، وبفروق غير مهمة إحصائياً (عند مستوى دلالة ٠٥٪ فأقل).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن "الراتب القليل وغير المقنع، وطبيعة المهن التي تتضمن عملاً ميدانياً، وظروف العمل غير المريحة للمرأة"، قد شكلت دوافع إضافية لعدم تقبل عمل المرأة ببعض المهن التي تتضمن مثل هذه الظروف السلبية، وبفروق إحصائية دالة عند مستوى دلالة (٠,٠٥٪ فأقل) ولصالح الذكور. وهذه النتيجة تؤكد أن هناك تبايناً في وجهات نظر أفراد المجتمع العُمَاني وفقاً لنوعهم الاجتماعي ولصالح الذكور إزاء دور هذه الظروف في زيادة نفورهم من عمل المرأة بتلك الأعمال.

ويبدو أن للعوامل ذات العلاقة بطبيعة النوع الاجتماعي دوراً كبيراً في تحديد خيارات الأفراد نحو أنماط المهن التي من الممكن أن تزاولها المرأة، وهو ما يتفق مع أطروحات النظرية البيولوجية التي أكدت أهمية تخصيص المرأة بأدوار محددة بناء على خصوصيتها البيولوجية، وبأن لطبيعة الفروقات البيولوجية بين الرجل والمرأة، دوراً مهماً في تخصيص المرأة بأدوار ووظائف محددة، وتكريسها لأعباء الأمومة والحمل والإنجاب وإرضاع الأطفال وتربيتهم، بينما لخصوصية الرجل البيولوجية دور مهم في تكريسه لعمليات الإنتاج خارج نطاق المنزل؛ بسبب قوته العضلية المتفوقة، ويبدو أن تعاضد العوامل البيولوجية مع العوامل الاجتماعية والاقتصادية قد أسهم بتعظيم دور الرجل واحتلاله مكانة بارزة في المجتمع، مقابل تهميش دور المرأة، الأمر الذي زاد من سيطرة الرجل على عملية صناعة القرار داخل نطاق أسرته، بما فيها أنماط المهن الممكن أن تلتحق بها. وبهذا الخصوص، أكّد موردوك (Murdock) هذه التفسيرات، مستنداً في ذلك إلى أن الذكر بما لديه من قوة بيولوجية متفوقة، يستطيع القيام بالأعمال الشاقة، الأمر الذي أعطاه موقع السيادة في الأسرة. ويبدو أن الفروق العضوية بين الجنسين شأنها أن تولد استعدادات اجتماعية نفسية مختلفة قد تنمو أو تُكبت بناءً على الخبرة المكتسبة من خلال البيئة المحيطة (حوسو، ٢٠٠٩: ١٣٧).

نتائج الدراسة:

١ – أظهرت نتائج الدراسة أن لتجذر الموروثات الثقافية في النسيج القيمي للمجتمع العماني دوراً مهماً في محاصرة المرأة في أدوارها التقليدية داخل المنزل، وجعلها أكثر تقبلاً لفكرة أن تتركز أدوارها في إطار المؤسسة الزواجية، وممارسة أدوارها التقليدية. ويبدو أن مثل هذه المفاهيم زادت من تحكم الرجال في الشروط الاجتماعية والاقتصادية لحياة المرأة، وحالت دون امتلاكها البدائل الحقيقية التي تمكنها من التحكم بخياراتها المختلفة بما فيها أنماط المهن المفضلة لها.

٢ – توصلت نتائج الدراسة إلى أن المجتمع العماني ما زال يقلل من شأن المهن التي تزداد فيها فرص الاختلاط. ويبدو أن مثل هذه المواقف والاتجاهات قد أسهمت في تعزيز ظاهرة تأنيث بعض المهن.

٣ – كشفت نتائج الدراسة أن المجتمع العماني لا يزال ينظر إلى بعض المهن نظرة دونية، ويعدها مهناً أقل شأناً لأن تعمل بها المرأة، كتلك المهن في القطاع الفني ومضيفة طيران وفي القطاع الخاص، مقابل إعلائه من قيمة بعض المهن خاصة المهن الطبية وفي قطاع التربية والتعليم.

٤ – اتضح من خلال نتائج الدراسة أن عملية الاختيار المهني لا تمثل تصوراً بنائياً أحادياً، إنما تمثل تصوراً مركباً يتضمن أثر طائفة مختلفة من العوامل المتداخلة؛ بسبب زيادة مستويات تعقيد وتركيب المجتمع، وزيادة مظاهر تباين واختلاف خلفيات أفراده.

التوصيات:

١ – إن القيود الاجتماعية والثقافية على عمل المرأة وحصرها فقط في مهن محددة مثل مهنة التدريس والطب، شأنه أن يلحق ضرراً فادحاً في القطاعات الأخرى التي تحتاج إلى قوة عاملة من الإناث، كما يلحق ضرراً في عملية التنمية التي يشهدها المجتمع؛ بالمقابل فإن تعزيز دخول المرأة لسوق العمل وبمهن مختلفة (وخاصة تلك الأنماط المهنية التي توصف

بغير التقليدية، التي يحتاج إليها سوق العمل) سيسهم في زيادة دوران عجلة التنمية وتقدم المجتمع وتطوره.

٢ – يجب الالتفات لأهمية الدور الممكن أن يلعبه إسهاماً المرأة في سوق العمل بزيادة هوامش تحررها من مظاهر استلابها التقليدية، وفي توسيع دائرة علاقاتها الاجتماعية، وتحريرها من قيود الأعمال المنزلية، وتخفيف حالة الاغتراب والتهميش التي تشكلت عبر مراحل تاريخية طويلة، وفي زيادة قدرتها على صناعة القرارات داخل الأسرة، خاصة قرار خروجها لسوق العمل، وأنماط المهن المفضل أن تعمل بها.

٣ – يجدر التنويه هنا إلى أن عملية خرط المرأة في سوق العمل في مهن جديدة لم يسبق لها العمل بها، لا يتم إلا من خلال خطط مسبقة وبرامج مدروسة ومنظمة، مقترنة بعملية تمكينها مهنياً ومعرفياً وفكرياً لضمان نجاح وتحقيق هذه الأهداف.

٤ – إن زج المرأة في بعض أشكال المهن التي توصف بالحديثة وغير التقليدية والمرغوبة، قد يسهم في منحها كثيراً من المنافع الاقتصادية والمكاسب الثقافية ذات المردود الاجتماعي العالي.

المراجع

أولاً – المراجع العربية:

- الجندي، علياء. (١٩٩٩). "اتجاه طلاب وطالبات المرحلة الثانوية نحو عمل المرأة في المهن العلمية في محافظة الأحساء بالمملكة العربية السعودية. مجلة جامعة الملك عبدالعزيز. العلوم التربوية. مجلد ١٢. العدد ٢. ص ص ١٣١–١٥٣.
- الحارثي، سعيد بن سيف. (٢٠٠٣). "الأسرة والزواج في سلطنة عمان: دراسة سوسيولوجية ميدانية في مجتمع حضري، ولاية إبراء بالمنطقة الشرقية نموذجاً". رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة محمد الخامس. الرباط: المملكة المغربية.
- الخطايبة، يوسف ضامن. (٢٠٠٩). "التوجهات المهنية عند الشباب الأردني: دراسة ميدانية". المجلة الأردنية في العلوم الاجتماعية. مجلد ٢. عدد ٢. الأردن.
- الدقس، محمد عبدالمولى؛ المعمرية، وفاء سعيد. (٢٠٠٦). "عمل الزوجة: دوافعه وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في الأسرة العمانية: دراسة ميدانية على عينة بمدينة مسقط". دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٣٣ ملحق.
- الزبيدي، عبدالقوي؛ الحمادي، عبدالعزيز. (٢٠١٢). "الاتجاهات نحو عمل المرأة في المجال العسكري". مجلة أمارباك. المجلد ٣. العدد ٧، ص ص١٠٣–١١٦.
- الظفيري، عبدالوهاب محمد. (١٩٩٦). "دراسة ميدانية لقياس اتجاهات المرأة الكويتية في مجال العمل خارج المنزل بعد التحرير". مجلة العلوم الاجتماعية. المجلد ٢١. العدد ٨٠.
- القاضي، لبنى أحمد. (٢٠٠٠). "المرأة الكويتية والعمل: الحدود القديمة

والآفاق الجديدة (باللغة الإنجليزية)". مجلة العلوم الاجتماعية. مجلد ١٨. العدد ٦٩.

- اللواتية، سلوى. (٢٠١٢). "الأبعاد الاجتماعية لتأخر سن الزواج في المجتمع العماني: دراسة ميدانية مطبقة على محافظة مسقط". رسالة ماجستير. جامعة السلطان قابوس: عمان.
- المجيدل، عبدالله؛ الشريع، سعد. (٢٠١٢). "اتجاهات طلبة كليات التربية نحو مهنة التعليم: دراسة ميدانية مقارنة بين كلية التربية – جامعة الكويت وكلية التربية بالحسكة – جامعة الفرات أنموذجاً". مجلة جامعة دمشق. المجلد ٢٨. العدد ٤.
- السرابي، سهام محمد الحاج علي. (٢٠١٠). "صورة المرأة في الكتب المدرسية الأردنية". مجلة جامعة دمشق، المجلد ٢٦. العدد الأول والثاني.
- أولسن، إدوارد. (١٩٨٤). ترجمة: أحمد زكي محمد والدكتور محمد شبيني. "المدرسة والمجتمع". ج١. مؤسسة المطبوعات الحديثة. القاهرة.
- بدوي، أحمد زكي. (١٩٨٩). "معجم مصطلحات التعليم الفني والتدريب". القاهرة: دار الكتاب المصري.
- بصلي، فضة عباسي. (٢٠١٠). "تأثير وسائل الإعلام في توجيه الاختيار المهني لطالبات الجامعة/ حاله: طالبات السمعي ـ البصري بقسم علوم الإعلام والاتصال جامعة عنابة". مجلة جامعة دمشق. المجلد ٢٦. العدد ٣+٤. ص ص٤٩١–٥٥٠.
- خليفة، بتول محيي الدين صالح. (٢٠٠٢). "بعض مشكلات صراع الدور لدى المرأة القطرية العاملة وعلاقته بالتوافق النفسي للأم والأولاد". مجلة العلوم التربوية، مجلد ١، العدد ١، ص ص ٢٢٥–٢٢٩.
- شتيوي، موسى. (٢٠٠٣). "الأدوار الجندرية في الكتب المدرسية للمرحلة الأساسية في الأردن" المركز الأردني للبحوث الاجتماعية. طبع

هذا الكتاب بدعم من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (السوفيتي/ نكتب غرب آسيا).

- عبايدية، أحلام. (٢٠٠٦). "محددات الاختيار المهني لدى الطلبة الجامعيين". جامعة باجي مختار. الجزائر.
- عبدالحميد، إبراهيم شوقي. (٢٠٠٢). "الاهتمامات المهنية: دراسة مقارنة حسب كل من التخصص والتحصيل الدراسي وتعليم الوالدين لدى عينة من طالبات جامعة الإمارات". مجلة شؤون اجتماعية –جامعة الإمارات. العدد (٧٩). ص ص٩–٣٧.
- عبدالرحيم، سعاد عثمان؛ إسماعيل، رخصانه محمد؛ السقاف، نصر حامد. (٢٠٠٩). " المرأة وفرص العمل". مجلة النوع الاجتماعي والتنمية. العدد٣. اليمن.
- عبداللطيف، حمدي. (١٩٨٨). "أثر قيمة التعليم وعمل المرأة على نوع النشاط الاقتصادي المصري". مجلة العلوم الاجتماعية. ص ص١١٩–١٣٧.
- العبدالقادر، علي عبدالعزيز. (١٩٩٥). "اتجاهات طالبات جامعة الملك فيصل نحو عمل المرأة السعودية. مجلة العلوم الاجتماعية. مجلد٢٣. العدد١. ص ص١١٣–١٥١.
- العريني، سارة. (٢٠٠٢). "مجالات عمل المرأة في دول الخليج العربي". مكتب التربية العربي لدول الخليج. ص ص١–٣١.
- السمعان، ربى فكتور جميل. (٢٠٠٢). "الصعوبات التي تواجه الإناث العاملات في القطاع السياحي" رسالة ماجستير. غير منشورة الجامعة الأردنية. عمان. الأردن.
- الظفيري، عبدالوهاب. (٢٠١٢). "الأبعاد المؤثرة على أشكال التمييز ضد المرأة في المجتمع الكويتي". مجلة العلوم الاجتماعية. المجلد ٤٠، العدد ٤. ص١٥–٦٥. الكويت.
- كرادشة، منير؛ مصاروة، عيسى. (٢٠١٥). "نظرية اتجاهات تدفق

الثروة: مقاربة معرفية". المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية. المجلد ٨، العدد ١. الأردن.

- ملك، بدر محمد؛ اليعقوب، علي محمد؛ الكندري، لطيفة حسين. (٢٠٠٤). "صورة المرأة في كتب اللغة العربية في المرحلة الابتدائية في دولة الكويت". مؤتمر حقوق الإنسان: التحديد والتبديد رؤى تربوية. جامعة القاهرة. معهد الدراسات التربوية.
- حوسو، عصمت. (٢٠٠٩). الأبعاد الاجتماعية والثقافية. الجندر. دار الشروق للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى. عمان الأردن.
- الجندي، نزيه. (٢٠٠٩). "اتجاهات العاملين والعاملات العمانيين نحو تولي المرأة الوظائف الإدارية والقيادية: دراسة ميدانية في ولايات مسقط وصحار والرستاق". كلية التربية. جامعة دمشق. الجمهورية العربية السورية.
- الزبيدي، عبدالقوي؛ الحمادي، عبدالعزيز. (٢٠١٢). "الاتجاهات نحو عمل المرأة في العمل العسكري" مجلة أمارابك، المجلد الثالث. العدد السابع.
- المعمري، وفاء. (٢٠٠٩). "عمل الزوجة وأثره على أوضاعها الأسرية" جامعة السلطان قابوس. سلطنة عمان.
- كرادشة، منير. (٢٠٠٧). "السلوك الإنجابي في الأردن (دراسات ديموغرافية)" المركز القومي للنشر. إربد الأردن.
- كمال، هالة. (٢٠١٣). "النوع الاجتماعي (الجندر): التنوع الثقافي والخصوصية الثقافية". نساء الحدود من التهميش إلى التمكين. مطروح. القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة. ص ص ١٦٥-١٩٧.
- دويرار، محمد. (٢٠٠٤). "أصول علم النفس المهني والصناعي والتنظيمي وتطبيقاته". دار المعرفة الجامعية. جمهورية مصر العربية.
- محمود، ميسر ياسين. (١٩٩٩). "الميول المهنية وعلاقتها بالجنس

والتخصص والنضج المهني لدى طلبة الصف الثاني الثانوي الأكاديمي". رسالة ماجستير غير منشورة. الأردن.

- مقابلة، خالد مصطفى. (٢٠٠٠). "واقع مساهمة المرأة في القوى العاملة في قطاع الضيافة في الأردن". مجلة الإداري. العدد ٨٣. ص ص ١٨٣-٢٠٩.
- الشطي، عدنان عبدالكريم. (١٩٩٨). "الاتجاه نحو بعض وظائف الأسرة الكويتية". حوليات كلية الآداب. الحولية (١٨). الرسالة (١٢٧). الكويت.
- كرادشة، منير؛ المحروقية، رحمة. (٢٠١٥). "اتجاهات المجتمع العماني نحو بعض أنماط الزواج التقليدي السائد: دراسة استطلاعية". وزارة التنمية الاجتماعية. مسقط سلطنة عمان.
- أبو خالد، فوزية. (١٩٩٩). "أثر النفط في مسألة المرأة في المجتمع السعودي". مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٢. لبنان.
- وزارة الاقتصاد الوطني. (٢٠١١). "المرأة العمانية في سوق العمل: الواقع والتحديات". سلطنة عمان. وزارة الاقتصاد الوطني. المديرية العامة للإحصاءات الاجتماعية. سلطنة عمان.
- يماني، مها أحمد زكي. (٢٠٠٣). "القوانين والتشريعات الاقتصادية ودورها في تفعيل مشاركة المرأة في سوق العمل"، الملتقى الأول لصاحبات الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي". سلطنة عمان- مسقط ٢٣-٢٤ ديسمبر ٢٠٠٣.

ثانياً - المراجع الأجنبية:

- Barbulescu, R. & Bidwell, M. (2012). 'Do Women Choose Different Jobs from Men? Mechanisms of Application Segregation in the Market for Managerial Workers' Article in Advanced 1526-5455, 1-25.

- Correll, Shelley J. (2004). Constraints into preferences: Gender, Status, and Emerging Career Aspirations. American Sociological Review, volume 69.
- Ferber, Marianne A & Green, Carole A. (2003). Career or Family: What Choices Do College Women Have?. Journal Of Labor Research, volume xxiv, number 1.
- Freedman, Judith. (2013). The voices of women struggling to manage employment and motherhood. Doctor of Education, University of Toronto.
- Hakim, Catherine. (2006). Women, careers, and work -life preferences. British Journal of Guidance & Counselling, Vol. 34, N 3.
- Freedman, Judith. (2013). The voices of women struggling to manage employment and motherhood. Doctor of Education, University of Toronto.
- Hirsch, Boris & Schnabel, Claus. (2012). Women Move Differently: Job Separations and Gender. Springer Science + Business Media, J Labor Res 33:417-442.
- Loucif, Abdellah. (1989). "L'oientationscolaire et professionnelle: problemesactuels et possibilities de remediation". centre d' orientation scolaire et professionnelle de Guelma.
- Maccoby, E. (1963). Women intellect. In the potential of women, Edt, Farber, S.M., New York, Magraw Hill.
- Sylvia, Mendoza. (2011). Can words choices compromise a women's career?. The Hispanic Outlook in Higher Education.Vol. 21.N. 10.
- O'Neil, Deborah A, et. (2004). "Women's career types: attributions of satisfaction with career success". Academy of Management Meeting, Seattle. Vol 9, Iss 5, P 478-500.
- World Bank. (2011). ''Gender differences in employment and why they matter".